جامعة قاصـدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم تجارية
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : غريب يونس

بعنوان:

مساهمة تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي

دراسة عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية ورقلة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 2016/05/24
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ أمال مهاوة.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....رئيسا
الدكتور/ غوالي محمد البشير.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مشرفا
الأستاذ/ قزون محمد العربي.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح ورقلة.....مناقشا

السنـة الجامعية: 2015–2016

جامعة قاصـدي مرباح– ورقلة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
الميدان : علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية
الشعبة : علوم تجارية
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

من إعداد الطالب : غريب يونس

بعنوان:

مساهمة تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي

دراسة عينة من المحاسبين ومحافظي الحسابات بولاية ورقلة

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 24 /2016/05
أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/ أمال مهاوة.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح.....رئيسا
الدكتور/ غوالي محمد البشير.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح.....مشرفا
الأستاذ/ قزون محمد العربي.....أستاذ محاضر بجامعة قاصدي مرباح.....مناقشا

السنـة الجامعية: 2015–2016

الإهداء

أهدي حصيلة هذا الجهد المتواضع إلى:

من غرس في نفسي القيم النبيلة والمثل العليا بمعانيها الشامخة وحدثني عن جمال الدنيا وسر وجودها، وعلمني الإحسان وكان بجانبي دائما الأب والأخ والصديق

والدي الغالي

من جعلت الجنة تحت أقدامها، صاحبة القلب الكبير، تحمل في ثنايا نفسها الطيبة الحب والطهر والحنان والعطاء وفاء بالعهد أن لا أنسى فضلك ما حييت

والدتي الغالية

وإلى بلاسم التي تزهر بهم الحياة وتحلو معهم مرارة الأيام والواقفين دوما إلى جانبي

أخواني وأخواتي الأعزاء وكل عائلة غريب

وإلى كل الأصدقاء خاصة بن الشيخ ضياء الحق

غوالم فضيل، برماق محمد السعيد، الضب حمزة، خنور يونس

وإلى دفعة سنة ثانية ماستر وكل حاملي راية العلم

وإلى جميع من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع لهم جميعا أهدي عملي المتواضع

مع المحبة والاحترام والعرفان

يونس

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا (محمد صلى الله عليه وسلم) وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.....

فإنني أشكر الله (تبارك وتعالي) على توفيقه وإعانته لي على إتمام هذا الجهد المتواضع، والسير على درب العلم بخطى هادئه و دافئه، وهذا كله من فضله وكرمه، وعملا بقوله (عليه الصلاة والسلام): "من لا يشكر الناس لا يشكر الله" فإنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى جامعة قاصدي مرباح بورقلة، ممثلة برئيسها وإدارتها، وكذلك إلى عمادة الدراسات العليا وكلية التجارة والعاملين فيها على جهودهم الحثيثة في رعاية طلبة ماستر وتقديم كافة الخدمات والتسهيلات اللازمة لإكمال دراساتهم.

كما أتوجه بعميق شكري وتقديري إلى الدكتور غوالي محمد البشير، لتفضيله بالإشراف على هذه المذكرة، حيث سعدت بالتتلمذ على يديه، ولقيت منه الاهتمام والتشجيع البالغين، فأسأل الله (سبحانه وتعالي) أن يكون في ميزان حسناتهم يوم القيامة.

والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة الموقرين، بمناقشة هذه المذكرة وإثرائها بملاحظاتهم القيمة والتوجيهات السديدة.

كما لا يسعني أيضا إلا أن أتقدم بشكري وعرفاني للأساتذة الأفاضل الذين قاموا مشكورين بتحكيم الاستبيان، وكذلك أصحاب مكاتب المحاسبة، والمحاسبين في المؤسسات لتعاونهم معي في تعبئة الاستبيان وتقديم كافة المعلومات اللازمة لي، وكل الشكر والعرفان لمن ساهم في إخراج هذا البحث المتواضع، سائلا المولى (عز وجل) أن يجعله في ميزان حسناتهم جميعا، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتي الله بقلب سليم.

يونس

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة و إبراز دور وفعالية تقارير المراجعة الخارجية في تحسين و تعزيز وزيادة موثوقية عملية الاتصال المالي و المتضمن في القوائم المالية الصادرة عن المؤسسة، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، بإعداد استبيان وتوزيعه على مجمع الدراسة التي شملت المحاسبين العاملين في الشركات ومحافظي الحسابات بولاية ورقلة، وقد اعتمدنا في تحليل البيانات على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) وبرنامج معالج الجداول الالكترونية (EXCEL).

وتم توصلنا إلى أن تقارير المراجعة الخارجية تساهم في توفير قوائم مالية ذات جودة عالية، وبالتالي زيادة وموثوقية القوائم المالية، الأمر الذي ينعكس إيجابا على عملية الاتصال المالي، وذلك من خلال الكفاءة المهنية التي يتمتع بها المراجع عند أداء عمله، واعتماده على منهج مبني على مجموعة من المعايير الأداء المهني، وأنه مسؤول عن اكتشاف التلاعبات والممارسات الاحتيالية التي تمارسها الإدارة.

الكلمات المفتاح: مراجعة خارجية،تقارير المراجعة الخارجية، الاتصال المالي، القوائم المالية.

Résumé :

L'étude visait à découvrir et à mettre en évidence le rôle et l'efficacité des rapports d'audit externe pour améliorer et renforcer et d'accroître la fiabilité des processus de communication financière et est inclus dans les états financiers émis par l'institution , et pour atteindre les objectifs de l'étude , nous avons utilisé une approche descriptive et analytique , de préparer un questionnaire distribué à l'étude , qui comprenait des comptables travaillant dans des entreprises et composé des gouverneurs comptes état Ouargla , nous avons adopté dans l'analyse de données statistiques sur le paquet pour les sciences sociales (SPSS) et le processeur de logiciel de tableur (EXCEL).

Il a été déterminé que les rapports d'audit externe contribuent à la fourniture d'états financiers de haute qualité , ce qui augmente la fiabilité , ce qui se reflète positivement sur le processus de communication financière , par le professionnalisme apprécié par l'auditeur dans l'exercice de son travail , le recours à une approche de développement sur l'ensemble des critères performance professionnelle , et il est responsable de la découverte de manipulations et de pratiques frauduleuses par la direction.

Mots clés: examen externe , rapports d'audit externe, communication financière , les états financiers .

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	IV
الشكر	IV
الملخص	IV
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	1
تمهيد	2
المبحث الأول : ماهية تقارير المراجعة الخارجية و الاتصال المالي	3
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	13
خلاصة	17
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	18
تمهيد	19
المبحث الأول : الطريقة الإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	20
المبحث الثاني : الإحصاء الوصفي	27
خلاصة	39
الخاتمة	40
المصادر والمراجع	43
الملاحق	46
الفهرس	64

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1 _ 1)	الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان	22
(1_ 2)	مقياس ليكارت الثلاثي	23
(1-3)	معايير تحديد الاتجاه	28
(1-4)	علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية	29
(1-5)	تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي	31
(1-6)	مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي	33
(1-7)	تلخيص المحاور	35
(1-8)	معامل الارتباط	35
(1-9)	جدول المعاملات و اختبار الفرضيات	37

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	مسار المراجعة الخارجية	04
02	أنواع الرأي في تقرير المراجعة	06
03	متغيرات الدراسة	22
04	يمثل التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة	24
05	التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	25
06	يوضح التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي	26
07	التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب التخصص العلمي	27

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنون الملحق	رقم الصفحة
01	استمارة استبيان	46
02	قياس ثبات أداة الدراسة	51
03	التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة للمحور الأول	52
04	التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة للمحور الثاني	53
05	التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة للمحور الثالث	55
06	المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة	57
07	ألفا كرومباخ	58
08	التباين	60
09	الإحصائيات الاستدلالية	62

مقدمة

توطئة:

المحاسبة و المراجعة أساس لصنع مختلف القرارات الاقتصادية بحكم أن اتخاذ أي قرار سليم من مستخدمي القوائم المالية للمؤسسة يتطلب توافر معلومات دقيقة و صحيحة و تعبر تعبيرا صادقا و حقيقيا عن الواقع الفعلي للمؤسسة.

لقد أدرك أصحاب المصلحة في المؤسسة ، أن المراجعة هي الوسيلة القادرة على الحكم على مدى تعبير مخرجات المحاسبة(القوائم المالية) على الواقع الفعلي لها و ذلك من خلال ما يعرف بتقرير المراجع الخارجي باعتباره المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية الختامية للمؤسسة، و من اجل ذلك نجد أن هناك طلبا متزايدا من مستقبلي التقرير على محتواه من المعلومات و ي هذا المحتوى بصفة أساسية في التأكيد الذي يقدمه المراجع الخارجي بشان مدى إمكانية اعتماد أصحاب المصلحة في المؤسسة على ما توصله لهم القوائم المالية للمؤسسة من معلومات تم مراجعتها.

المراجعة و تطورها و وصولها إلى ما هي عليه الآن كان أمرا حتميا بسبب توسع المؤسسة و تشعب وظائفها مع زيادة تعقدها و تفرغها الأمر الذي زاد من صعوبة مراقبة الملاك لتسيير المؤسسة من جانب التدفقات النقدية و المالية، فضلا الحاجة إليها في مد الأطراف المختلفة بالآراء التي تعتبر مدخلا أساسيا للقرارات المراد اتخاذها و ترجع أهميتها إلى الركيزة الأساسية في التحقق من صحة البيانات و المعلومات المحاسبية و المالية المختلفة و التأكد دقة تعبير القوائم المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن المؤسسة و أوجه نشاطها، ومدى تطبيق الإجراءات الموضوعة من طرف إدارتها لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية و منع حالات الغش و التلاعب بأملاكها.

و من خلال ما سبق نطرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي؟

و للإجابة على الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما هي أهمية العلاقة بين المراجعة الخارجية و عملية الاتصال المالي؟

2. ما هو اثر تطبيق إرشادات المراجع الخارجي على عملية الاتصال المالي؟

3. ما هو دور المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة عملية الاتصال المالي؟

فرضيات الدراسة:

1. للمراجعة الخارجية علاقة كبيرة بعملية الاتصال المالي.

2. ينعكس إيجابا التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي على عملية الاتصال المالي.

3. المراجعة الخارجية تضفي الثقة على مخرجات الاتصال المالي.

مبررات اختيار الموضوع:

المبررات الذاتية:

- ارتباط الموضوع بمجال التخصص.

- محاولة التعمق في دراسة تقارير المراجعة و تماشيها مع القوائم المالية.

المبررات الموضوعية:

- الحاجة لمعرفة دور تقارير المراجعة في بناء و توجيه قرارات مستخدمي القوائم المالية نظرا لما تمنحه من ثقة و صدق و شرعية لهذه القوائم.

- الحاجة الماسة للمعلومة المحاسبية ذات المصداقية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية البحث في الدور الذي تقوم به تقارير المراجعة في تحسين عملية الاتصال المالي في التحقيق و التأكد من صحة القوائم المالية في المؤسسة الاقتصادية، من اجل إضفاء الثقة على القوائم المالية، تحقيقا لغايات و أهداف مستخدمي القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

- إبراز علاقة المراجع الخارجي بعملية الاتصال المالي.

- محاولة تقريب وجهات النظر بين المراجع الخارجي و عملية الاتصال المالي.

منهج الدراسة:

من أجل الإحاطة بهذا الموضوع من مختلف الجوانب و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في الجانب النظري و المنهج التحليلي فيما يخص الجانب التطبيقي و هذا وفقا لطبيعة معالجة هذا الفصل .

صعوبات الدراسة: الصعوبات التي واجهتنا عند قيامنا بإعداد البحث هي:

عدم وجود مراجع و معلومات كافية عن الاتصال المالي.

رفض بعض مكاتب محافظي الحسابات ملء استمارة الاستبيان ، بسبب انشغالهم بإعداد الميزانيات نهاية السنة، وعدم فهم لمصطلح الاتصال المالي، وكد صعوبة استردادها.

هيكل الدراسة:

بغرض دراسة الموضوع تم تقسيمه إلى فصلين، تضمنت المقدمة تلخيصا للبحث، اختبار الفرضيات وعرض أهم النتائج، وأعقبت ببعض التوصيات بناء على النتائج المتوصل إليها في الخاتمة.

الفصل الأول: أدبيات النظرية والتطبيقية لتقارير المراجعة الخارجية و الاتصال المالي، بحيث تضمن هذا الفصل مختلف المفاهيم المتعلقة بتقارير المراجعة الخارجية من تعريف و أنواع الرأي للمراجع الخارجي، كما تم التطرق إلى الاتصال المالي من حيث مفهومه و أهدافه، هذا ما تضمنه **المبحث الأول**، أما **المبحث الثاني**: فقد تطرقنا إلى الدراسات التطبيقية التي لها علاقة بموضوع دراستنا، كما تم التعريج عن أوجه الاختلاف والتشابه بين دراستنا والدراسات وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني: متعلق بالدراسة الميدانية ويشمل على مبحثين ، ففي المبحث الأول نتناول الطريقة والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية، أما المبحث الثاني فقد تضمن الإحصاء الاستدلالي للدراسة الميدانية.

الفصل الأول

تمهيد:

تعتبر مراجعة الحسابات من بين إحدى الميادين الواسعة التي شهدت تطورا كبيرا بشكل ملحوظ و متواصل أدت بها إلى أن تحتل أهمية بالغة في ترشيد القارات ، فقد حضيت باهتمام كبير كونها تمثل وسيلة لمراقبة أعمال المسيرين ، يلجا إليها أصحاب رأس المال و المساهمين و مختلف الهيئات التي تستخدم القوائم المالية كالبنوك و مصالح الضرائب، ضمانا لحقوقهم و حماية ممتلكاتهم و هذه الوسيلة تهدف أساسا لإبداء رأي فني محايد حول صدق و شرعية الحسابات التي تتضمنها القوائم المالية.

و عليه من خلال هذا الفصل حاولنا تسليط الضوء على بعض العموميات المتعارف عليها في الإطار العام لتقارير المراجعة الخارجية، بتناول جوانبها المختلفة ماهية، وأنواعها و أنواع الرأي المختلفة، بالإضافة إلى مفهوم الربح الاتصال المالي وبيان دور تقارير المراجعة الخارجية في الكشف عن حماية توصيل المعلومات لمستخدمي القوائم المالية، بهدف تعزيز الاتصال المالي من خلال تقرير المراجع الخارجي وهذا ضمن المبحث الأول. أما المبحث الثاني فسنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع الدارسة والتعليق عليها، فكان تقسيم الفصل كتالي:

المبحث الأول : الإطار النظري لتقارير المراجعة الخارجية و الاتصال المالي

المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية السابقة لموضوع الدراسة

المبحث الأول: ماهية تقارير المراجعة الخارجية و الاتصال المالي:

المطلب الأول: مفهوم تقارير المراجعة الخارجية:

تستهدف عملية المراجعة إعداد تقرير مهني محايد عن القوائم المالية بناءا على ما يقوم به مراجع الحسابات من فحوص و اختبارات ويقوم مراجع الحسابات بتخطيط أعمال المراجعة للوصول إلى هذا التقرير في نهاية عملية المراجعة[1].

بالإضافة إلى اعتبار أن التقرير هو ختام عملية المراجعة والذي يقصد به بلورة لرأي مراجع الحسابات في شكل تقرير مكتوب للجهات المعنية، فالتقرير الذي يعده المراجع يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة[2]. حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصة لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، ومدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معينة، ولعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو إمكانية الوثوق و الاعتماد على التقارير المنشورة بشهادة طرف خارجي محايد كالمراجع[3].

الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية:

هي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة بغية فحص البيانات و السجلات المحاسبية و الوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية من اجل إبداء رأي فني محايد حول صحة ة صدق المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية المولد لها، و ذلك لإعطائها المصداقية حتى تنال القبول و الرضي لدى مستعملي هذه المعلومات من الأطراف الخارجية خاصة(المساهمون، المستثمرون، البنوك)[4].

و من خلال ما سبق يمكن تحديد أهداف المراجعة الخارجية في النقاط التالية:

.كل العمليات تم تسجيلها بشكل كامل.

.كل عملية تم تسجيلها لا بد أن تكون(حقيقية، صحيحة التقييم، صحيحة التسجيل، مسجلة في وقت وقوعها، صحيحة التمركز).

[1] الأخضر لقليطي، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009، ص : 46.

[2] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص : 28.

[3] مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثالثة 2011، ص :51 .

[4] محمد التهامي طواهير،مسعود صديقي،المراجعة و تدقيق الحسابات(الإطار النظري و الممارسة التطبيقية)،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون الجزائر،الطبعة الثانية،2005،ص30-31.

الشكل رقم 01: مسار المراجعة الخارجية [1]

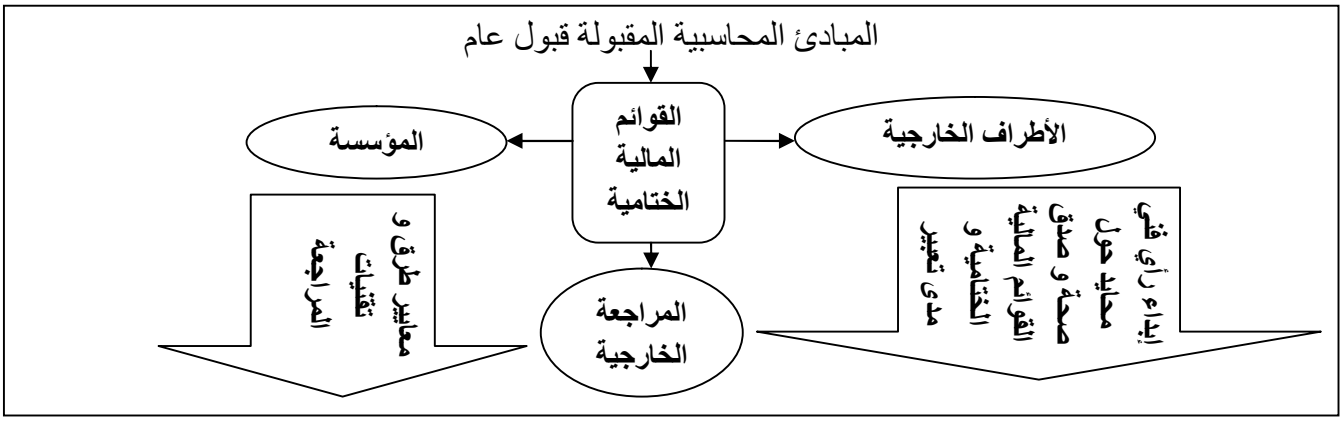

المصدر: محمد التهامي طواهير، مسعود صديقي،ص32.

الفرع الثاني: مفهوم تقارير المراجعة الخارجية:

أولا : تعريف تقارير المراجعة الخارجية:

لتقارير المراجعة الخارجية عدة تعريف نذكر منها:

عرف"هادي التميمي " تقرير المراجع الخارجي بأنه:" خلاصة ما توصل إليه مراجع الحسابات من خلال مراجعة و التعرف على أنشطة المؤسسة و فحص الأدلة و المستندات و الاستفسارات و الملاحظات و الأدلة المؤيدة الأخرى التي يراها ضرورية، و يعتبر التقرير الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع إليها لتحديد مسؤولية المراجع"[2].

. أما"مصطفى حسنين خضير" فيرى أن تقرير المراجع هو :" الوسيلة التي يعبر بها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند اللزوم يمتنع عن إبداء الرأي في القوائم المالية"[3].

. أما" محمد سمير الصبان و عبد الوهاب نصر علي" فينظران إلى تقرير مراجع الحسابات كمنتج نهائي للمراجعة من ناحية ، وكأداة اتصال من ناحية أخرى، فتقرير مراجع الحسابات هو " المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية السنوية للمؤسسة، و هو وسيلة أو أداة لتوصيل الرأي الفني المحايد لمراجع الحسابات على القوائم المالية في مجال المراجعة الخارجية، و بهذا المعنى يعمل التقرير كوسيلة لتوصيل رسالة مكتوبة أرسلها مراجع الحسابات إلى مستخدمي القوائم المالية لأصحاب المصلحة في المؤسسة باعتبارهم مستقبل هذه الرسالة".

[1] محمد التهامي طواهير،مسعود صديقي،مرجع سبق ذكره،ص32.
[2] هادي التميمي،مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية،الطبعة الثانية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2004،ص23.
[3] مصطفى حسنين خضير،المراجعة المفاهيم و المعايير،مطابع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،1996،ص587.

2 و من خلال التعاريف نستنتج التعريف التالي لتقرير المراجعة الخارجية:" التقرير هو وثيقة مكتوبة تصدر عن شخص مؤهل علميا و عمليا، يبدي رأيه الفني المحايد حول مدى دلالة القوائم المالية الختامية للمؤسسة لوضعيتها المالية الحقيقية، لغرض استخدامه من طرف جهات خارجة عن المؤسسة لاتخاذ على ضوئه قرارات تؤثر على وضعيتهم المالية".

و أيضا بما أن المراجعة عملية اتصال متكاملة إذا فتقرير مراجع الحسابات هو عبارة عن وثيقة يثبت فيها مدى صدق المعلومات و البيانات المالية المستخلصة من المؤسسة محل المراجعة.

ثانيا: أنواع تقارير المراجعة الخارجية:

غالبا ما يتم تبويب تقارير المراجعة حسب نوع الرأي المعبر عنه، و عادة ما يشار إلى التقرير الأكثر شيوعا بتقرير المراجعة النموذجي غير المتحفظ لأنه يتضمن رأي غير متحفظ. إن كافة تقارير المراجعة الأخرى تعبر عن تعديلات أو تحفظات لتقرير المراجعة النموذجي غير المتحفظ. يوضح الشكل التالي أنواع الرأي المختلفة لتقرير المراجع من خلال استقراء ذلك الشكل يتضح انه يمكن تلخيص أراء المراجعين عند التعبير عن رأيهم عن القوائم المالية [1].

[1] د.عبد المولى الصباغ، د. كامل السيد احمد العشماوي و آخرين، أساسيات المراجعة و معاييرها، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008، ص 488-489.

الشكل رقم 02: أنواع الرأي في تقرير المراجعة [1]:

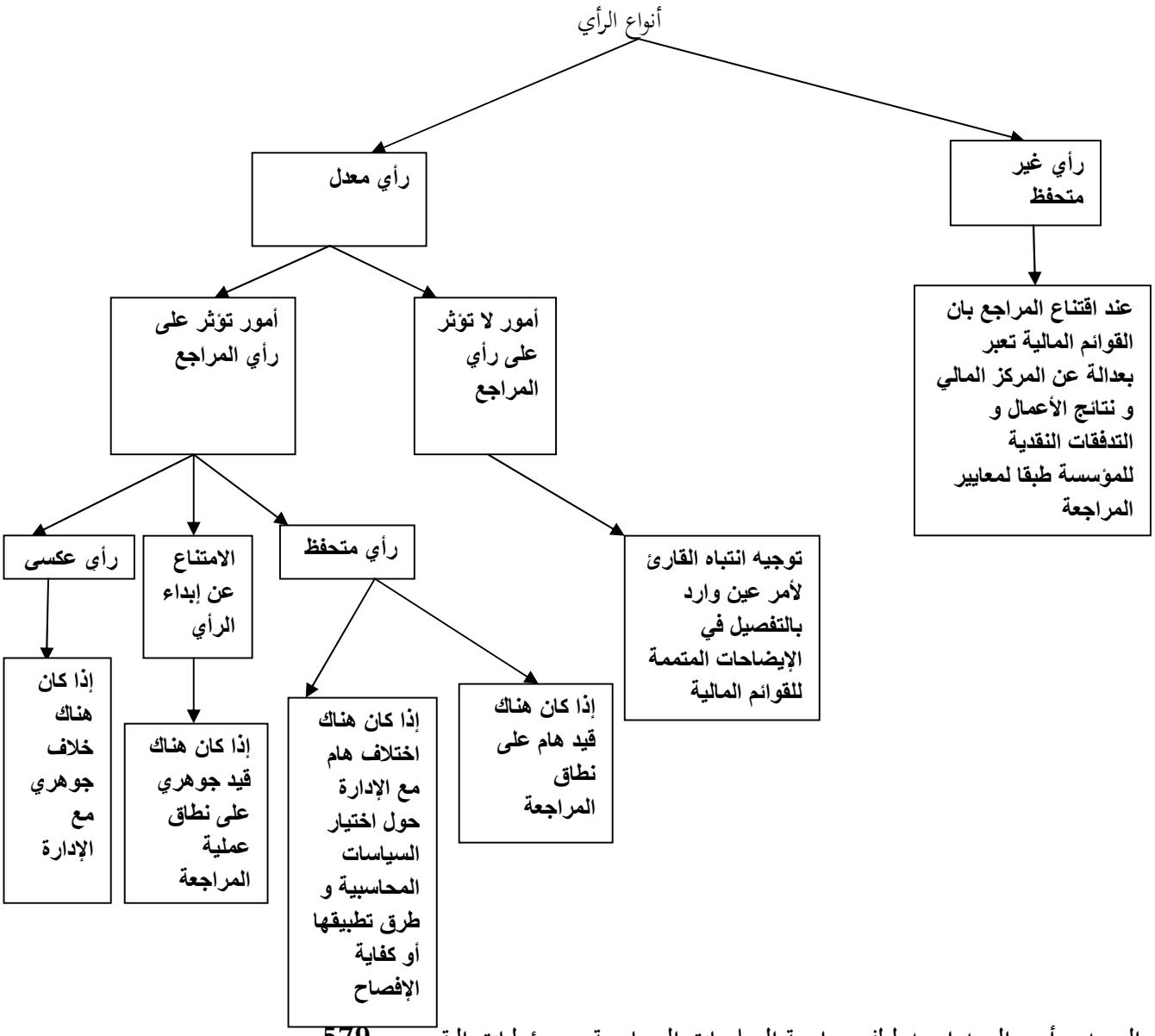

المصدر: أمين السيد احمد لطفي،مراجعة المعلومات المحاسبية و مسؤوليات التقرير،ص.579

1. تقرير المراجعة النظيف(غير المتحفظ): يقوم المراجعون بإصدار نوعين من التقارير فيها رأي غير متحفظ عن تقرير مراجعة نموذجي غير متحفظ أو تقرير مراجعة نموذجي غير متحفظ ذو صيغة توضيحية أو يتضمن فقرة توضيحية.

التقرير النظيف (غير المتحفظ)

في حالة تحقق الشروط الخمس التالية:

[1] أمين السيد احمد لطفي،مراجعة المعلومات المحاسبية و مسؤوليات التقرير، الدار الجامعية، الابراهيمية،2009، ص579.

تضمين كافة القوائم (قائمة المركز المالي، الدخل، الأرباح المحتجزة، الدفعات النقدية) بالقوائم المالية.

- إثبات المعايير العامة الثلاثة بكافة جوانب عملية المراجعة.
- جمع الأدلة الكافية والالتزام بمعايير العمل الميداني الثلاث.
- تم إعداد القوائم المالية بما يتفق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- عدم وجود حالات تستدعي إضافة فقرات تفسيرية أو تعديل بلغة التقرير.

2. التقرير المتحفظ(المقيد): في حالات معينة قد لا يكون مراجع الحسابات قادرا على إبداء رأي غير متحفظ ، و في مثل هذه الحالات يكون الحسابات إن القوائم المالية ككل صادقة ما عدا لثر هذه الحالات و الظروف عليها و هذه الحالات عبارة عن ظروف يرى مراجع الحسابات إن لها تأثير جوهري على القوائم المالية في المستقبل.

التقرير المتحفظ(المقيد)

يستنتج المراجع أن القوائم المالية كوحدة تتسم بعدالة العرض، ولكن تم تقييد مجال المراجعة بشكل يتسم بالأهمية النسبية أو عدم الالتزام بمبادئ المحاسبة المتعارف عليها عند إعداد القوائم المالية.

3. التقرير السلبي(المعارض): عندما يقوم المراجع بإصدار رأيا عكسيا، فان التقرير يجب أن ينص على القوائم المالية لم تعرض بعدالة طبقا لمبادئ محاسبية مقبولة و متعارف عليها. اي التقرير إلى إصدار أكثر من فقرة تسبق فقرة الرأي تتضمن الأسباب المرتبطة بان القوائم المالية لم تعرض بعدالة المركز المالي نتائج الأعمال للتدفقات النقدية للمؤسسة.

التقرير السلبي

يستنتج المراجع أن القوائم المالية لم تعرض بعدالة (الرأي السلبي)

4. الامتناع عن إبداء رأي: ينبغي على المراجع الامتناع عن إبداء الرأي في التقارير المالية في حالة وجود مخالفات و تحفظات جوهرية في المراجعة ومنها ما يليك

. عدم التزام المراجع بقواعد المهنة وسلوكياتها.

. فقد المراجع لاستقلاليته(مخالفة القواعد العامة).

. عدم توافر الدليل المهني و برنامج المراجعة(مخالفة قواعد البحث الميداني).

. عدم القيام أصلا بفحص و مراجعة التقارير المالي.

الامتناع عن إبداء الرأي

يرى المراجع عدم قدرته على التوصل لرأي عن مدى عدالة القوائم المالية (الامتناع عن إبداء الرأي).

المصدر[1]: ارنز، لفين ، أرنز، ألفين و لوبك، جميس ،المراجعة كمدخل متكامل ،ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي و احمد حامد حجاج،دار المريخ،السعودية 2002، ص67.

ثالثا: العناصر الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية[2]:

يتضمن تقرير مراقب الحسابات العناصر الرئيسية التالية:

1. عنوان التقرير:

حيث يعنون التقرير بعبارة(تقرير مراقب الحسابات).

2. الموجه إليهم التقرير:

يوجه التقرير عادة إلى المساهمين أو أصحاب الحصص أو المديرين ا والى أعضاء مجلس إدارة المؤسسة التي تمت مراجعة قوائمها المالية.

3. الفقرة الافتتاحية:

تتضمن الفقرة الافتتاحية ما يلي:

. أن يحدد تقرير مراقب الحسابات القوائم المالية التي تمت مراجعتها.

[1] ارنز، لفين ، أرنز، ألفين و لوبك، جميس ،المراجعة كمدخل متكامل ،ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي و احمد حامد حجاج،دار المريخ،السعودية 2002، ص67.

[2] http://www.aadd2.com/vb/t79934.html 25/04/2016 à 1 0:40

. وجود عبارة تفيد بان القوائم المالية هي مسؤولية إدارة المؤسسة، و عبارة أخرى تفيد أن مسؤولية مراقب الحسابات هي إبداء الرأي عليها، بناءا على مراجعته لها.

4. فقرة النطاق:

و تشمل ما يلي:

. وصفا لنطاق المراجعة، بتوضيح أن المراجعة قد تمت في ضوء القوانين و اللوائح السارية، و الإشارة إلى تمكين مراقب الحسابات من أداء الإجراءات التي رآها ضرورية في ظل الظروف المحيطة.

. تضمين التقرير عبارة تفيد ان المراجعة قد خططت و نفذت للحصول على تأكيد مناسب من مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة او الجوهرية.

. وصف لعملية المراجعة متضمنا:

*أن الفحص قد تم على أساس الاختبارات بالعينة للأدلة المؤيدة للقيم، و الافصاحات الواردة بالقوائم المالية.

*تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الإدارة و المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

*تقييم عرض القوائم المالية ككل.

. فقرة تفيد أن مراقب الحسابات قد حصل على البيانات و الإيضاحات التي رآها لازمة لأغراض المراجعة، و كذلك بيانا بان أعمال المراجعة التي قام بها توفر أساسا مناسبا لإبداء الرأي على القوائم المالية.

5. فقرة الرأي:

تتضمن ما يلي:

. رأيا صريحا عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة على المركز المالي ونتائج الأعمال و التدفقات النقدية طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

. رأيا عن مدى تماشي القوائم المالية مع المتطلبات الأخرى المحددة بالقوانين و اللوائح المتعلقة بها.

6. تاريخ التقرير، عنوان مراقب الحسابات ، توقيع مراقب الحسابات.

المطلب الثاني: الاتصال المالي:

إن تنامي شدة المنافسة بين المؤسسات على مصادر التمويل المحدودة و خصوصا المؤسسات المدرجة في السوق المالي، جعل هذه الأخيرة تضع عدة استراتيجيات للاستحواذ على اكبر حصة من التمويل، من أهم هذه الاستراتيجيات إستراتيجية الاتصال المالي التي تسمح بممارسة أفضل لوظيفة الاتصال المالي، و دلك بتنمية درجة الثقة و الوفاء في علاقاتها مع المساهمين الحاليين و المحتملين و باقي أصحاب المصلحة الآخرين، حيث أن توفير اكبر درجة ممكنة من الاستقرار في البنية المالية يسمح بتحقيق هدف البقاء و النمو للمؤسسة، تكمن أهمية الاتصال المالي في تكوين صورة مالية للمؤسسة ثم ترقيتها باستمرار للوصول إلى درجة التميز عن المؤسسات الأخرى المنافسة سواء في نفس القطاع او نفس السوق المالي.

الفرع الأول: مفهوم الاتصال المالي:

لقد تعددت تعاريف الاتصال المالي و اختلفت نتيجة لتباين أدواره و أهدافه بالنسبة للمؤسسة، و نذكر منها:

. الاتصال المالي"يرتكز أكثر على إصدار معلومات مالية و نشر هذه المعلومات يكون من اجل احترام الإجبار القانوني و التنظيمي و إعلام المساهمين عن نتيجة المؤسسة و ربط المؤسسة مع بيئتها"[1].

. الاتصال المالي"هو الاتصال باتجاه المساهمين و المستثمرين و المحللين الماليين و الصحافة على الأخص"[2].

. الاتصال المالي"هو برنامج للمعلومات المالية و تحسين الصورة المالية و صورة المؤسسة ككل"

. الاتصال المالي"هو إجراء في الإستراتيجية يكون هادفا لأحسن عرض لأداء المؤسسة و الإدارة و يرقي صورتها و يعبر عن قيمتها أمام المستثمرين و مختلف أصحاب المصلحة و يساعد على بناء علاقات مع المساهمين طويلة الأجل"

من خلال التعاريف السابقة يمكن أن نلخص لبعض النتائج:

1. الاتصال المالي يتجاوز الإجبار القانوني لنشر المعلومات المحاسبية إلى معلومات مالية.

2. تكمن فعالية الاتصال المالي في إعطاء صورة مالية راقية عن المؤسسة.

3. الاتصال المالي أكثر اتساع في وجهاته من باقي أنواع الاتصال الأخرى.

4. تطور الاتصال المالي مرتبط بتطور التكنولوجي لوسائل الاتصال.

[1]Michel haddad. Moroun khater. La non fiabilité des informations comptables et les scandales financiers cas du groupe mondial « enron ». journee internationale de management.2007.p 03.

[2] فؤاد صديقي، فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2009-2010).

الفرع الثاني:أهداف الاتصال المالي:

تنوعت الأهداف حسب الهيئات و الرواد[1]:

حسبAMF:

. يعتبر أداة فعالة في إيجاد علاقة متميزة للمؤسسة المسعرة مع المساهمين في أسهمها.

. التركيز على بناء صورة متماسكة و صادقة للمؤسسة أمام المساهمين تسمح الأداء العلمي و المالي للمؤسسة من اجل الحكم على مستقبلها و توجيه قراراتها من خلال الصادقة.

. تلعب دورا جوهريا في إيجاد الثقة بين المؤسسة و المستثمرين.

. الاتصال المالي الموجه للأفراد المستثمرين يعطي خصائص جوهرية في التركيز على أفضل فهم للمعلومات المالية من خلال البساطة و الوضوح و التركيب و التكامل من اجل بناء صورة شاملة.

حسبGUIMARD:

. يساعد على نمو الطلب في السوق المالي(يشجع على الإقبال من اجل التداول في الأوراق المالية).

. يمكن الاتصال المالي من أفضل تقييم للأسهم من خلال توفير معلومات مالية متميزة.

. حماية المستثمرين في هذه الحالة تكون المؤسسة بصفة محايدة لتجنب تشكل أطراف معارضة و قد تكون لها انعكاسات سلبية على المؤسسة.

حسب Schnutzer:

. الإجابة عن الإجبار القانوني و التنظيمي المحلي و الدولي.

. إعلام المؤسسات عن نتائجها السنوية و الدورية للمساهمين.

. تطوير و توثيق الروابط بين المؤسسة و بيئتها الاقتصادية و المالية و الداخلية.

[1] فؤاد صديقي،مرجع سبق ذكره،ص3-4.

المطلب الثالث: أهمية تقارير المراجعة الخارجية في عملية الاتصال المالي:

*نظرا لأهمية تقرير مراجع الحسابات، كمنتج نهائي لعملية المراجعة و أداة لتوصيل رأيه الفني المحايد لمستخدمي القوائم المالية، فمازال الاهتمام بهذا التقرير في تزايد مستمر، بغية زيادة فعاليته في خدمة مستخدميه ، ومن ثم تفادي الفهم السلبي للتقرير و إعطاء الصورة الموحدة للقراءات المختلفة لمستعملي تقرير المراجع.

*ولهذا فان عملية التوصيل هي الخطوة الأخيرة كون المراجع الخارجي مستقل ولا يحمل أي صلة بالمؤسسة، فان الطابع الغالب في حكمه على المعلومات المالية و صحة القوائم المالية هو الحياد، هذه الخاصية التي تجعل المعلومة بعيدة عن أي تحيز، لان المراجع يعمل على زيادة الثقة على المعلومات الواردة من طرف المؤسسة ، و التأكد من إتباع معايير المحاسبة الدولية و احترام الإدارة للأحكام و التعليمات القانونية الملزمة للمهنة المحاسبية.

و يكمن دور المراجع في أهمية التقرير الذي يعده ، حيث أن يعلن في التقرير على مسؤوليته أن المؤسسة تحترم الأحكام و القوانين المنظمة، و كذا معالجتها للمعلومات وفق المعايير المحاسبية الدولية ، أما في حالة العكس أي يكون هناك تحفظات فإنها تثير تساؤلات كبيرة و مؤثرة على السمعة التنافسية للمؤسسة و خاصة المؤسسات المدرجة في السوق المالي[1].

*إن تقرير المراجعة يمثل الفرصة الرئيسية للمراجع للاتصال مع مستخدمي القوائم المالية، فإذا كان رأي المراجع يوفر المصداقية للقوائم المالية(قوائم معدة عن طريق إدارة المؤسسة التي تقرر بصفة أساسية عن أداء الإدارة). فمن الضروري أن يقرا مستخدموا القوائم المالية تقرير المراجع و يتفهموه، وقد أفادت الدراسات بأنه حتى وقت تبني تقرير المراجع الموسع(ذو النمط الطويل) منذ عقد سابق كان هناك تخوف بشان عدم الفعالية الواضحة لتقرير المراجعة كوسيلة للاتصال حتى تم إحلاله محل تقرير المراجعة المعياري ذو النمط القصير[2].

***النتائج المستنتجة من عملية المراجعة[3]:**

و في الأخير يتعين على المراجعين أن يوصلوا للمديرين عدد من الأمور الناتجة من خلال مراجعتهم ، و تتضمن :

. التعديلات المتوقعة لتقرير المراجعة.

. التحريفات الغير المعدلة في القوائم المالية أو المعلومات في التقرير السنوي.

. الجوانب النوعية للممارسات المحاسبية و التقرير المالي للمؤسسة.

. أوجه الضعف الجوهرية في النظم المحاسبية و نظم الرقابة الداخلية المحددة أثناء عملية المراجعة.

[1] فؤاد صديقي،مرجع سبق ذكره،68.
[2] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 590.
[3] أمين السيد احمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 605.

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية:

المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية:

1. دراسة حكيمة مناعي"تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر"[1].

دراسة استقصائية، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، قسم التسيير ، تخصص محاسبة، الجزائر، 2008 2009م، هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى محاولة الوقوف على أهم الجوانب الكفيلة التي تبين تقارير المراجعة الخارجية و مدى تأثرها بالمعايير المحاسبية الدولية، ومن بين النتائج التي توصلت إليها الباحثة و التي تتمثل فيما يلي:

. إن المهنة الرئيسية للمراجع الخارجي هي فحص الحسابات و القوائم المالية بقصد التحقق من تطبيق المبادئ و المعايير المهنية و الإجراءات بطريقة سليمة و متجانسة من سنة إلى أخرى، و يكون الفرض من القيام بهذه المهمة هو إعداد تقرير يتضمن راية المهني على القوائم المالية يوضع تحت تصرف مستخدمي هذه القوائم. ب يعتبر المراجع بمثابة وسيلة الاتصال بينه و بين مستخدمي القوائم المالية.

. المعايير المحاسبية الدولية إلى إزالة الفوارق و الاختلافات الموجودة في الأنظمة المحاسبية مختلف دول العالم، من خلال اعتماد لغة محاسبية مشتركة مفهومة المستوى لذا أصبح تطبيق هذه المعايير، مطلبا رئيس لكل دولة ترغب في الاندماج في الاقتصاد العالمي.

2. دراسة وسيلة بوخالفة" دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"[2].

دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة، مذكرة ماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، قسم العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، حيث حاولت من خلال هذا البحث استخلاص دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية و هذا من خلال دراسة عينة من تقارير المراجع الخارجي التي تتضمن رأيه إلى جانب توصياته لثلاث دورات محاسبية متتالية 2008 2012م، حيث توصلت إلى النتائج التالية:

. تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة و دقة و عدالة تلك القوائم المالية.

. يؤدي تظافر جهود مسيري المؤسسة و المراجع الخارجي الى التقييم الشامل لمخاطر المؤسسة و التقليل منها إلى ادني مستوياتها الممكنة الأمر الذي من شانه تقوية و تعزيز نظام الرقابة للمؤسسة و بالتالي حسن تسييرها و نجاحها.

. إن وجود نظام سليم و قوي للرقابة داخل المؤسسة يمكن من التقليل في حذف الأخطاء إن لم نقل حذفها نهائيا.

[1] حكيمة مناعي، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

[2] وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،(2012-2013).

3. دراسة فؤاد صديقي"فعالية الاتصال المالي النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في الجزائر".

الدراسة عبارة عن وصف و تحليل لبعض أراء المحاسبين بولاية ورقلة،مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، حيث حاول الباحث إبراز ما إذا كان النظام المحاسبي المالي الجديد يرفع من فعالية الاتصال المالي في المؤسسات الجزائرية ومن خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى بعض النقاط وهي كالتالي:

. تسمح إستراتيجية الاتصال المالي بترقية الصورة المالية للمؤسسة و كذا التعبير عن قيمتها أمام المستثمرين و مختلف أصحاب المصلحة، كما تساعد على بناء علاقات طويلة الأجل مع المساهمين و المقرضين تسمح باستقرار البنية التمويلية للمؤسسة.

. إن صياغة نظام محاسبي مالي يعتمد على قواعد و ممارسات المعايير الدولية المحاسبية، يسمح بإنتاج معلومات مالية عالية الجودة و تمتاز بمستوى عال من الشفافية يساعد على قياس أداء المؤسسات، كما أن توفرها على خصائص الملائمة و الموثوقية يساعد على توجيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالمستثمرين و المقرضين[1].

4. دراسة عطا الله سنة 2000:

الدراسة أهداف هي دراسة توقعات مستخدمي القوائم المالية و مسؤوليات مراجعي الحسابات و بيان العوامل المؤدية إلى فجوة في المراجعة و توضيح تأثير تقرير المراجعة المطول على فجوة التوقعات في المراجعة و ترشيد عملية اتخاذ القرار بواسطة المستفيدين و في سبيل ذلك قام الباحث بعمل دراسة نظرية و ميدانية من خلالهما أمكن التوصل إلى الكثير من توقعات المستفيدين من خدمات المراجعة من حيث الأداء المهني و التي يمكن تحقيقها بصور مختلفة رغم أنها تتطلب مجهود أكثر من مراجع من اجل تضييق الفجوة.

و قامت الدراسة بتحديد العوامل التي تؤدي إلى وجود فجوة التوقعات في المراجعة في العناصر الآتية: الشك في استقلالية مراجع الحسابات، نقص الكفاءة المهنية، انخفاض مستوى جودة المراجعة، الاتصالات غير الفعالة. و توصلت الدراسة إلى أن سبل تضييق فجوة التوقعات يكون احد الأمرين الأول: من خلال تضييق توقعات مستخدمي القوائم المالية و الثاني: تطوير فاعلية تقرير المراجعة ، و ركزت الدراسة و اهتمت بالشق الثاني و هو تطوير فاعلية تقرير المراجعة من حيث الاهتمام به و بالمصطلحات الواردة فيه، و من اجل ذلك قام الباحث بدراسة ميدانية اعد خلالها قائمتي استقصاء وجه الأولى إلى مستخدمي التقارير المالية بعد تقسيمهم إلى أربع فئات ، وذلك للتعرف على توقعاتهم الفعلية ، والثانية إلى مراجعي الحسابات للتعرف على مسؤولياتهم الفعلية، ثم تحليل النتائج للتوصل للعلاقة بين التوقعات و المسؤوليات من اجل التوصل إلى وجود فجوة.

كما تم إعداد قائمة استقصاء أخرى وجهها إلى المستثمرين للتعرف على رأيهم في التقرير المالي و التقرير المطول و قياس اثر التقرير المطول على تضييق فجوة التوقعات، و توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها أن توقعات المستخدمين مبالغ فيها رغم منطقيتها وان

[1] فؤاد صديقي، فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في الجزائر،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (2009-2010).

مسؤوليات المراجعين من وج نظرهم إلا أن المستخدمين يرونها كما توجد فجوة بين التقرير الحالي و التقرير المطول، و أن التقرير المطول يمكن أن يؤدي إلى تضييق الفجوة.

و أوصت الدراسة بعدة توصيات لحل الفجوة منها:

. على المنظمات المهنية إعداد مؤتمرات و برامج تعليمية للجمهور و برامج تدريبية للمراجعين، و توضيح أهمية دور لجان المراجعة في الشركات في تدعيم استقلال المراجع، و العمل على تطوير المعايير و تحديد دور مسؤوليات مراجع الحسابات ، و إعادة النظر في المراجعة من اجل تحقيق المنفعة، الملائمة، المصداقية للمعلومات.

. على مراجع الحسابات أن يكون حريصا على الإلمام بتوقعات مستخدمي القوائم المالية و على تحسين الاتصال بينه و بين لمراجع الداخلي، و أن يقدم للمنظمات المهنية تقريرا يوضح فيه أسباب عزله أو عدم إعادة تعيينه لإخلاء مسؤوليته، و عليه الاهتمام بمتابعة جودة الأداء في مكتبه و تطبيق الأساليب الحديثة في تنفيذ عملية المراجعة بما يتماشى مع المعايير المهنية.

. على مستخدمي القوائم المالية الإلمام بدور المراجع و مسؤولياته و طبيعة عماه و ما يعنيه التقرير[1].

5. دراسة فاتح سردوك (2004/2003)[2]

استندت هذه الدراسة على دراسة مجموعة الوحدات التابعة لشركة ALGAL للألمنيوم بالمسيلة خلال سنة 2004.
هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الغموض الذي يسري على مراجعة الحسابات وتمهيدا لدراسات أخرى في هذا المجال وتوضيح الأسس النظرية والإطار العملي، ومحاولة التوفيق بينهما كما يهدف إلى توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات في تقويم نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة، من أجل إضفاء مصداقية من جهة و اتخاذ القرارات من جهة أخرى.
من أجل معالجة الموضوع اعتمد الباحث من خلال دراسته على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التوضيح والفهم وذلك عن طريق التوفيق بين الجانب النظري والعملي الذي تقوم عليه مراجعة الحسابات من معايير وإجراءات وطرق، أما في الجانب التطبيقي فقد اعتمد على منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط مجمل ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والعملي انطلاقا من تتبع إنتاج المعلومات المحاسبية على مستوى الشركة وصولا إلى عملية تجميعها لإنتاج القوائم المالية محل المراجعة.
من بين النتائج المتوصل إليها لوحظ أنه بحكم التطور والتغيرات التي يشهدها الاقتصاد أثبتت مراجعة الحسابات مرونتها وتجاوبها السريع مع هذه الأخيرة، من خلال تكيفها واستجابتها لاحتياجات الأفراد، كما اعتبر أن نجاح المؤسسة الاقتصادية مرهون بقاعدة المعلومات المحاسبية المحكمة من طرف المراجعة الخارجية.

[1] عطا الله، اسامة رضا، تطوير فاعلية تقرير المراجع لتحقيق توقعات مستخدميه، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2000.
[2] فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية:

1. دراسة Epsteion&Gliger سنة 1994:

تناولت هذه الدراسة استطلاع أراء المهنيين بقراءة تقرير مراقبي الحسابات فيما يتعلق بالتأكيدات الواردة في تقاريرهم و خلصت الدراسة بان هناك فجوة بين توقعات مستخدمي التقارير بخصوص التأكيدات و بين ما موجود فعلا في تلك التقارير و جاءت نتيجة هذه الدراسة مطابقة لفرضياتها حيث توصلت بان ما نسبته53% من الذين تم استقصاء أرائهم يكتفون بالتأكيدات المعقولة من قبل مراقب الحسابات عن عدالة تلك التقارير في حين أما ما نسبته 47% أكدوا بحاجتهم إلى تأكيد مطلق من قبل مراقب الحسابات عن عدالتها، و قد أوصت الدراسة إلى ضرورة التأكيد بإعادة النظر في دور المهنة بخصوص رأي مراقب الحسابات عن القوائم المالية من اجل تخفيض فجوة التوقعات[1].

المطلب الثالث: مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتمثل مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة فيما يلي:

- ✓ إبراز الدور الفعال الذي يلعبه تقرير المراجع الخارجي في تقويم مسار المؤسسات. وتحسين من أداء المراجع بما يساهم في الحد من ممارسات الاحتيالية.
- ✓ التعرف على آراء محافظي الحسابات، وأساتذة أهل الاختصاص والمحاسبين في المؤسسات الاقتصادية، حول فعالية تقارير المراجعة الخارجية في مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اتخاذ القرارات الرشيدة، هذا على (مستوى ولاية ورقلة).
- ✓ محاولة تكوين نتيجة حول أهمية تقارير المراجعة الخارجية في زيادة الموثوقية بالقوائم المالية وبالتالي زيادة موثوقية الاتصال المالي حسب رأي الأكاديميين والمهنيين لدى المؤسسات.

[1] Marc j- Esptein . al. Investop views of audit assueance , recente evidence of the expectation GAP, journal of accounting vol, 177 jan 1994.

خلاصة الفصل الأول

يعتبر تقرير مراجع الحسابات الخارجي خلاصة ما وصل إليه من عملية المراجعة ، ومن ثم يكون تقرير مراجع الحسابات بمثابة كشف يقدمه لمن يهمهم الأمر و بصفة خاصة لملاك المشروع حيث يعتبر وكيلا عنهم وعن نتائج العمليات المالية التي قامت بها إدارة المؤسسة خلال الفترة المالية موضوع المراجعة. كما أن صياغة تقرير المراجع يجب أن يكون في صورة واضحة و بسيطة و بلغة مفهومة من طرف قراءه و تعبر تعبيرا كبيرا صادقا و أمينا عن ما أسفرت عليه عملية المراجعة من ملاحظات و توجيهات و نتائج،وهذا يحتاج إلى ضرورة وضع ترشيد المراجعين في إعدادهم للتقارير و صياغتها حتى تأتي بالصورة المطلوبة سواء كانت معايير محلية أو إقليمية أو دولية وهو ما تتجه إليه اغلب دول العالم.

الفصل الثاني

تمهيد:

بعد التطرق في الجانب النظري إلى بعض المفاهيم لتقارير المراجعة الخارجية والقائم بها، وكذا أهمية الاتصال المالي بإضافة إلى الممارسات القائم على وجهه كان لابد من إسقاط الجانب النظري في صورة تطبيقية على عينة من المحاسبين و بعض محافظي الحسابات وهذا من أجل إعطاء وجهات نظرهم حول مدى مساهمة المراجع في تعزيز صحة وعدالة القوائم المالية المتضمن في التقارير ، ومعرفة مدى التزام المؤسسات بإرشادات وتوصيات المراجع الخارجي.

سنحاول في هذا الفصل إجراء دراسة ميدانية اعتمادا على أسلوب التحري المباشر لاختبار الفرضيات المتعلقة بموضوع الدراسة، من خلال التقرب المباشر من المهنيين (محاسبيين، محافظي حسابات) والأكاديميين (أساتذة في المراجعة والمحاسبة)، بتوزيع استمارة استبيان يحتوي على أسئلة مندرجة تحت محاور محددة هي في الأصل إجابات عن الإشكاليات المطروحة ومحاولة منا لإثبات أو نفي الفرضيات الدراسة .

وكان تقسيم هذا الفصل كالتالي:

المبحث الأول: طرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية

المبحث الثاني: الإحصاء الوصفي

المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية:

تمثلت الدراسة الميدانية بشكل أساسي في دراسة وتحليل مساهمة تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي من خلال تحقيق أهدافها، حيث يشتمل هذا المبحث على تحديد الطريقة والأدوات المستعملة في جمع بيانات المتعلقة بالدراسة الميدانية.

المطلب الأول: عرض الاستبيان:

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى ومختلف مراحل إعداد الاستبيان، ثم إلى هيكله ومحتواه ومجتمع وعينة الدراسة.

الفرع الأول: مراحل ومحتوي الاستبيان:

أولا: مراحل تصميم الاستبيان

لقد تم الاعتماد على مجموعة من البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

استمارة الاستبيان الأداة الرئيسية التي تم الاعتماد عليها في الدراسة لجمع البيانات والمعلومات من الواقع، وهي في أراء وجهات نظر محافظي الحسابات، المحاسبين المؤسسات، وأساتذة أكاديميين حول مشكلة الدراسة.

و حتى تكون الاستمارة الاستبيان دقيقة ومنظمة في شكلها العلمي من حيث البساطة الوضوح ومضمون، فقدتم تصميمها على ثلاثة خطوات(مراحل) وهي:

1/ مرحلة التصميم الأولي: وهي الخطوة الأولى في عملية إعداد الاستبيان، وفيها تم جمع البيانات والمعلومات اعتمادا على الجانب النظري من الدراسة، وذلك حسب استطلاعنا على الدراسات السابقة ومراجعة الأدبيات المنشورة حول تقارير المراجعة الخارجية والاتصال المالي، وبعدها تم صياغة مجموعة من الأسئلة أخدين بعين الاعتبار إشكالية وفرضيات البحث، كما راعينا في إعداد الأسئلة ما يلي:

صياغة الأسئلة بطريقة بسيطة واستعمال اللغة السليمة بالإضافة إلى ترتيبها وتسلسلها مع ربطها بأهداف الدراسة الميدانية.

2/ مرحلة إعادة التصميم: وهي الخطوة الثانية، بحيث قمنا بعرض الاستبيان على مجموعة من الفئة المستهدفة للدراسة(محاسبيين، محافظي حسابات) بغية التأكد من وضوح وفهم الأسئلة من قبلهم.

3/ مرحلة التصميم النهائي: وهي الخطوة الأخيرة، بحيث يتم إجراء التعديلات اللازمة بناء على ملاحظات والتوصيات الواردة في المراحل السابقة، تم تصميم الاستبيان بشكل نهائي. ثم تم توزيعه ونشره على عدة قنوات وطرق أهمها :

- ✓ الاتصال أو التسليم المباشر بأفراد العينة عن طرق إجراء مقابلات خاصة معهم لشرح أهمية ومضمون الاستبيان.
- ✓ الاستعانة ببعض الزملاء.
- ✓ إرسال عن طريق البريد الالكتروني لبعض الأساتذة من الجامعة والممتهنين بمهنة محافظ حسابات.

وبهذا تمكنا من ضمان عدد مقبول من الإجابات والبيانات أما ما يخص عملية استرجاع الاستمارات فقد اختلفت تبعا لاختلاف طرق التوزيع.

ثانيا: محتوى الاستبيان:

تضمن الاستبيان مقدمة من أجل تقديم الموضوع المستقصي منهم، وتعريفهم بهدف الأكاديمي وتشجيعهم على المشاركة فيه،لذلك تم تقديم الدراسة على أساس أنها في إطار أكاديمي، كما بينا أن جميع المعلومات التي سيتم الحصول عليها ستحض بالسرية التامة ولن تستخدم إلا للأغراض البحث العلمي محض.

كما احتوى الاستبيان على 5 صفحات تتضمن 21 سؤالا مقسمة إلى جزئيين :

- ✓ الجزاء الأول: يبين البيانات الديمغرافية عن أفراد المجتمع، بحيث تضمن 4 أسئلة خاصة بعينة الدراسة، و التي من الممكن أن تساهم في تفسير النتائج.
- ✓ الجزاء الثاني: متعلق بفرضيات الدراسة، بحيث احتوى 21 سؤالا والتي من شأنها أن تعالج مشكلة الدراسة، كما قسم هذا الأخير إلى ثلاثة محاور.
- ✓ المحور الأول: تضمن 7 أسئلة المتعلقة بالفرضية الأولى حول علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية.
- ✓ المحور الثاني: تحتوي على ستة 7 أسئلة الخاصة بالفرضية الثانية حول تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي ؛

المحور الثالث: تضمن خمسة 7 أسئلة متعلقة بالفرضية الثالث تناولت فيها مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي.

- ✓ **الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة**

1/ العينة المختارة:

تتمثل العينة المختارة من مجتمع الدراسة فيما يلي:

- ✓ عينة من المحاسبين في المؤسسات (وذلك باعتباره الطرف المعد للقوائم المالية المتضمن التي يتم مراجعتها، كما يعتبر أحد الأطراف المهتمة بالتقرير المالي).
- ✓ عينة من محافظي الحسابات (باعتباره الطرف المسؤول عن خدمة المراجعة بجودة عالية بهدف إضفاء الثقة على التقارير الصادرة عنه).

2/ عينة الدراسة :

لم يتم تحديد حجم عينة الدراسة بشكل مسبق قبل توزيع استمارة الاستبيان، حيث قمنا بتوزيع حوالي 40 استمارة، بحيث شملت أكاديميين مهنيين (محاسبين، محافظي حسابات) ، كما اعتمدنا في عملية التوزيع الاستمارات طريقة التسليم والاستلام المباشر، وكذلك عن طريق البريد الالكتروني، بإضافة إلى مساعدة بعض زملاء.

وبعد عملية التبويب والتنظيم وجد أنه بقي 31 استمارة من مجموع الاستمارات ممثلة عينة الدراسة كما تم إقصاء 08استمارة، بسبب عدم استلامها نتيجة ضياعها أو نقص في الإجابات.

الجدول رقم (1-1) : الإحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيـــان	الاستبيان	
	العدد	النسبة المئوية %
عدد الاستمارات الموزعة	40	%100
عدد الاستمارات المفقودة والمهملة	8	%8
عدد الاستمارات الصالحة للتحليل	31	%31

تتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير المستقل: يتمثل في تقارير المراجعة الخارجية وتشمل المعلومات المتعلقة بها.

المتغير التابع: ويتمثل في الاتصال المالي و المعلومات المتعلقة به.

شكل رقم (03) : متغيرات الدراسة

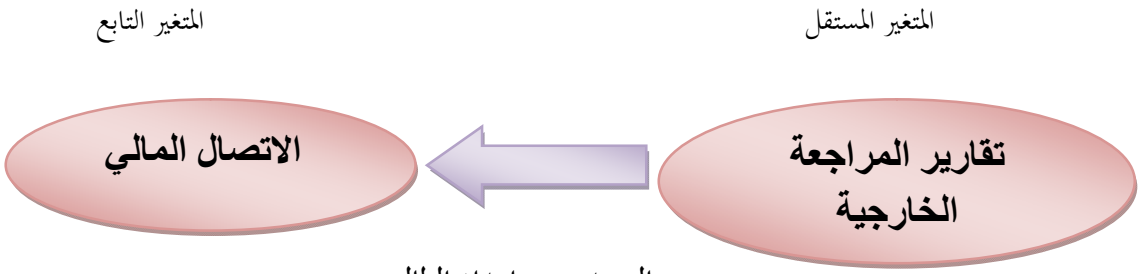

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة :

سنحاول في هذا المطلب بيان الأدوات الإحصائية والبرامج المستخدمة في المعالجة بيانات المجمعة من الاستبيان.

أولا : الأدوات الإحصائية :

- **اختبار ثبات الاستبيان بطريقة ألفا كرومباخ"**: لاختبار صدق وثبات الاستبيان والتأكد من مصداقية المستجوبين على أسئلتهم ولكل متغير على حدى فقد تم استخدام معامل آلفا كرومباخ. بحيث يأخذ قيما تكون محصورة بين الصفر والواحد (0،1) ولكل منها دلالة.[1]
- **نتائج اختبار الثبات:** عندما قمنا بتطبيق آلفا كرومباخ من أجل اختبار الصدق والثبات في إجابات عينة الدراسة المكونة من 31فراد .
- تم استخدام مقياس ليكارت ذي النقاط الثلاثي في إعداد إجابات الاستمارة المتعلقة بالمحاور الثلاث، لقياس رأي أفراد العينة بشأن أسئلة الاستبيان إضافة إلى تحديد أوزانها.
- **الجدول رقم(1 – 2)**: مقياس ليكارت الثلاثي.

الإجابة	موافق	محايد	غير موافق
الوزن	3	2	1

المصدر: عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**، (الجزء الثالث موضوعات مختارة)، ص538 على الموقع
http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pd, consulté le24/04/2016 à14 :35.

ثانيا: معالجة استمارة الاستبيان

بعد عملية الحصر النهائي للعدد الاستمارات الصالحة للدراسة قمنا بعرضها على البرنامج الجداول الالكترونية (EXCEL) لسنة 2007، لغرض معالجة المعطيات و الذي يقوم بدوره ترجمة البيانات من شكل جداول إلى رسومات بيانيه وذلك من أجل تبسيط وتسهيل عملية التحليل ،كذلك استخدمنا أسلوب البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، وبناءا على الأساليب السابقة اعتمدنا التحليل الإحصائي الوصفي. ولتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي تم تجميعها استخدمنا مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي كتالي استخراج التكرارات والنسب المئوية لكل عبارة.

[1] - www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmetid=570 d… consulté le 25/04/2016 à 10 :30

المطلب الثاني: التحليل الوصفي

نحاول في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل الوصفي لخصائص أفراد العينة حسب المتغيرات التالية : الوظيفة ألممارسة، عدد سنوات الخبرة، المؤهل الأكاديمي ،التخصص العلمي.

الفرع الأول : توزيع أفرد العينة حسب الوظيفة الممارسة

الشكل رقم (04): يمثل التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب الوظيفة الممارسة

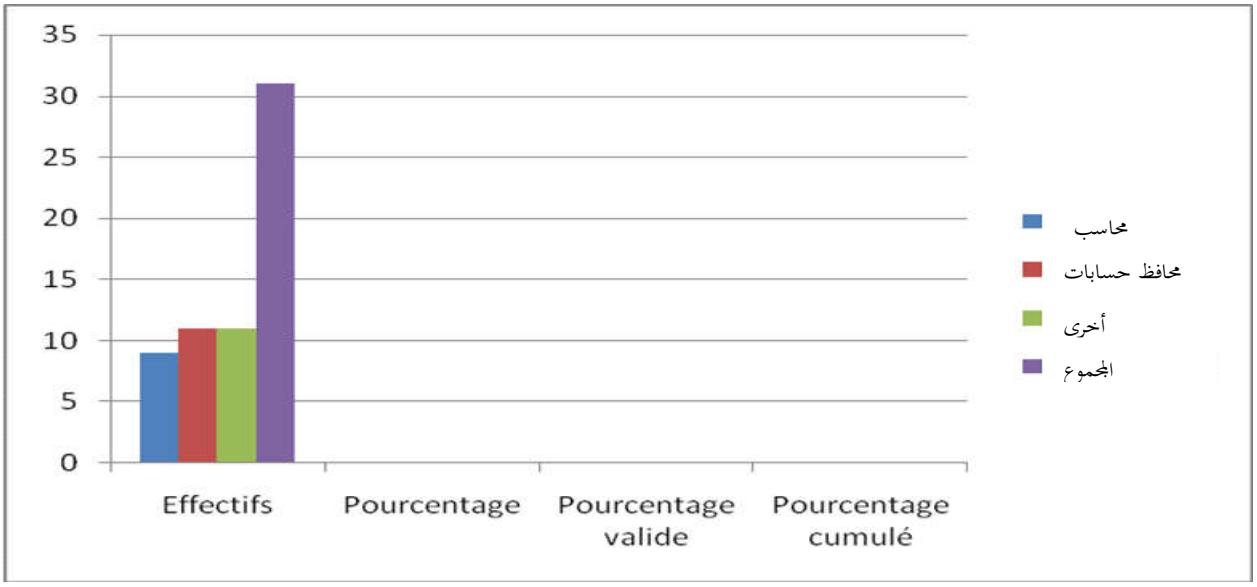

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان والبرنامج (Excel)

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى بين لنا توزيع النسب حسب الوظيفة الممارسة للأفراد العينة حيث بلغت نسبة محافظي الحسابات حوالي.35.5% إي أن أغلب أفرد العينة محافظي حسابات وهي نسبة متوسطة ويليها مباشرة وظيفة مساعد حسابات أي اخرى بنسبة 35.5 %، ثم وظيفة محاسب بنسبة 21 %.

الفرع الثاني: توزيع أفرد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

الشكل رقم (05): التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب عدد سنوات الخبرة

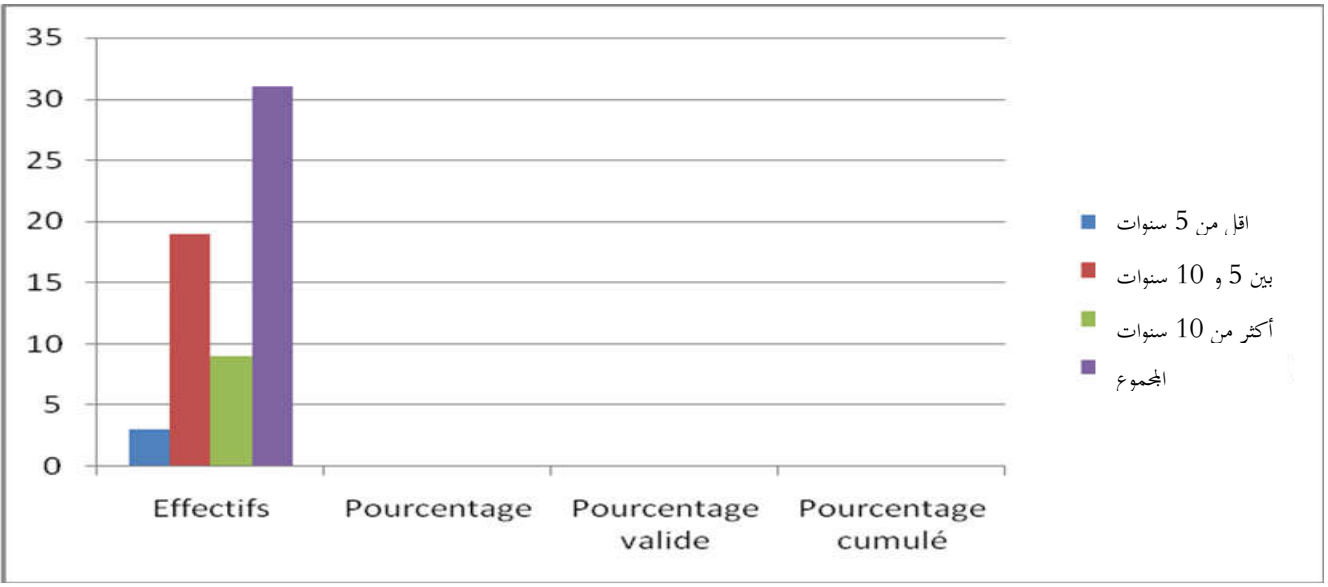

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان والبرنامج(Excel)

من خلال الشكل رقم (05) يوضح لنا التوزيع النسبي لأفراد العينة حسب الخبرة، حيث نجد نسبة 61.3% خبرتهم بين 5 و10 سنوات وهي تمثل نسبة عالية أي أن أغلب أفراد العينة لديهم مستوى علي من الخبرة، كما أنها نسبة مهمة جدا كونها تعزز من صدق الإجابات مما تؤذي إلى نوع من الدقة والواقعية للدراسة، وتليها نسبة 29% الأفراد الذين لديهم خبرة اكثر من 10 سنوات أما الباقي والذين يمثلون خبرتهم أقل من 05سنوات ب 9.7% وهي أقل نسبة في العينة.

الفرع الثالث: توزيع أفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي :

الشكل رقم (06): يوضح التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب المؤهل الأكاديمي

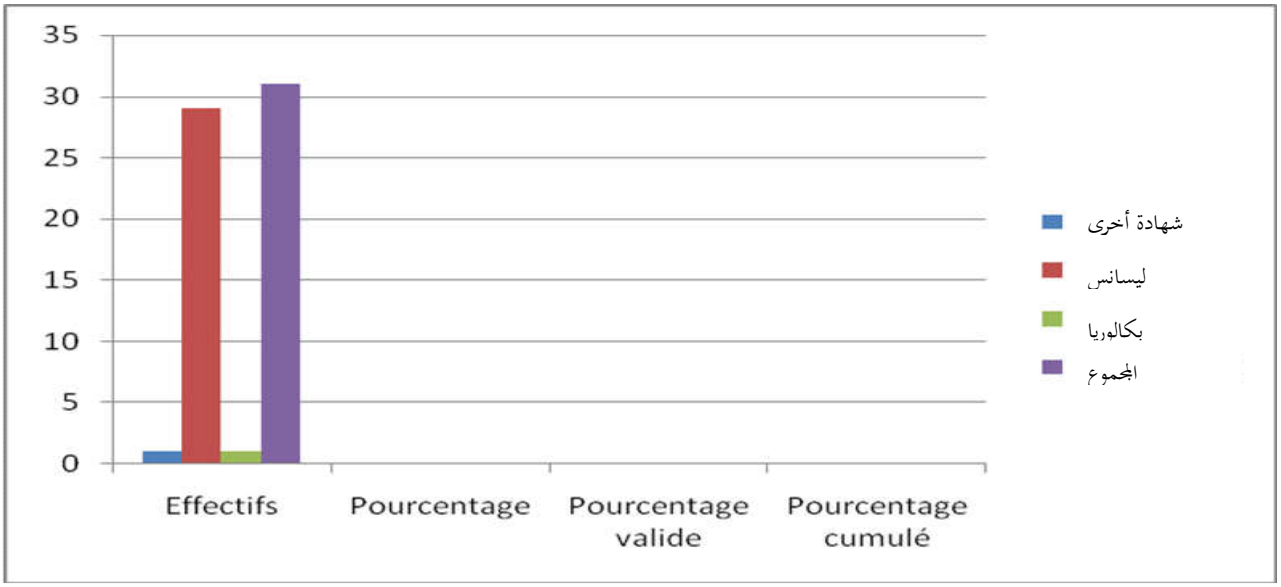

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان و البرنامج (Excel)

نلاحظ من الشكل رقم (06) أن التوزيع النسب حسب المؤهل الأكاديمي لأفراد عينة الدراسة، حيث نجد نسبة 93.5% الذين يحملون شهادة ليسانس وهي النسبة الأعلى في أفراد العينة، ويعود ذلك أن أغلب المؤسسات توظف أصحاب الشهادات، أما بالنسبة إلى محافظي الحسابات بحكم القوانين التي تنص على أقل مستوى هو ليسانس، وبعد ذلك تليها نسبة 3.2% بالنسبة لحاملين شهادة بكالوريا، ثم شهادات أكاديمية أخرى بنسبة 3.2% .

الفرع الرابع: توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي

الشكل رقم (07): التوزيع النسبي للأفراد العينة حسب التخصص العلمي

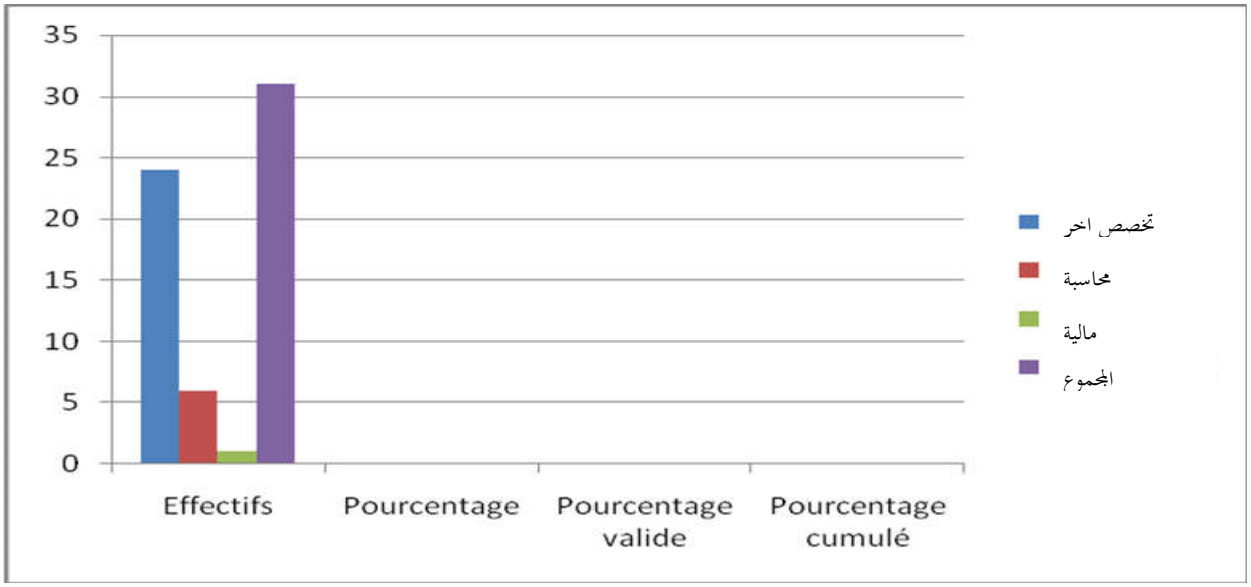

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الاستبيان والبرنامج (Excel)

نلاحظ من خلال الشكل الأعلى أن التوزيع النسب حسب التخصص العلمي لأفراد العينة الدراسة، نجد أن نسبة 77.4% تمثل أغلب أفراد العينة المتخصصين في المحاسبة بحيث تمثل نسبة عالية من بين التخصصات، ثم تليها نسبة 19.4% تخصص مالية، وأخيرا نسبة 3.2% تخصصات أخرى.

المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية

لقد احتوى هذا المبحث على مطلبين : المطلب الأول يتمثل في الإحصاء الوصفي للدراسة، أما المبحث الثاني يتعلق في الإحصاء الاستدلالي .

المطلب الأول: الإحصاء الوصفي

سنحاول في هذا المطلب عرض وتحليل للمتوسطات المحاور الثلاثة :

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الاوزان المرجحة لمقياس ليكرت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من1 إلى2، من 2إلى3) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(موافق ، محايد، غير موافق) وعليه يساوي طول الفئة 3/2=0.66 .

يصبح توزيع الإجابات حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (1–3) : معايير تحديد الاتجاه

المتوسط المرجح	الرأي
من1إلى 1.66	موافق
من 1.66إلى **2.33**	محايد
من**2.33**إلى **3**	غير موافق

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الأول : علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية:

الجدول رقم (1_4): علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية

العبارة	المقياس			المؤشر الإحصائي		
	1	2	3	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	النسبة	النسبة	النسبة			
1- تؤثر قدرة المراجع الخارجي على التقليل من مخاطر المراجعة و بالتالي ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية في الاتصال المالي.	3.2	0	96.8	2.94	0.36	غير موافق
2- تعد تقارير المراجعة الخارجية مصدر أساسي لتعزيز موثوقية المعلومات المالية.	3.2	0	96.8	2.94	0.36	غير موافق
3- تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها.	6.5	0	93.5	2.87	0.50	موافق
4- يولي مستخدمي المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة بتقارير المراجعة الخارجية.	22.6	19.3	58.1	2.94	0.36	غير موافق
5- تساهم تقارير المراجعة في تدعيم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية.	3.2	0	96.8	2.94	0.36	غير موافق
6- ينص تقرير المراجع الخارجي عند إبداء رأيه عن مدى اتفاق مخرجات الاتصال المالي مع المبادئ المتعارف عليها.	29	19.4	51.6	3.36	0.88	موافق
7. المراجع الخارجي على دليل إثبات و قابل للاعتماد عليه و ملائم اجل تقييم التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي.	0	3.2	96.8	2.97	0.18	غير موافق
المتوسط الإجمالي للإجابات				2.99	0.43	غير موافق

المصدر : من إعداد الباحث اعتماد على الاستبيان والبرنامج spss

بالاطلاع على الجدول رقم (1-3) نلاحظ ما يلي:

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 2,99 نلاحظ أن اتجاه العينة غير ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري حيث بلغ 0,43. وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حده.

1/تؤثر قدرة المراجع الخارجي على التقليل من مخاطر المراجعة و بالتالي ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية في الاتصال المالي: أبدى 96.8من أفراد العينة موافقتهم على أن قدرة المراجع الخارجي تؤثر على التقليل من مخاطر المراجعة و بالتالي ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية في الاتصال المالي ، . بينما أبدى 3.2 عدم موافقتهم علي ذلك مما يبين أن اتجاه العينة يتفق على أن التخطيط للمراجعة يساهم في توفير قوائم مالية ذات جودة عالية .حيث بلغ المتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات 2.94، 0.36، على التوالي.

2/تعد تقارير المراجعة الخارجية مصدر أساسي لتعزيز موثوقية المعلومات المالية: أبدى 96.8%من أفراد العينة موافقتهم على أن تقارير المراجعة الخارجية مصدر أساسي لتعزيز موثوقية المعلومات المالية ، أما نسبة 3.2% غير موافقون على العبارة، و قدر المتوسط الحسابي 2.94، ولانحراف المعياري ب 0.36.

3/تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها: أبدى 93.5% من المستجوبين موافقتهم على أن تقارير المراجعة الخارجية تساهم في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها بينما أبدى 6.5%من المستجوبين عدم موافقتهم ، وقدر المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة 2.87، والانحراف المعياري.0.50

4/يولي مستخدمي المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة بتقارير المراجعة الخارجية: أبدى نسبة 58.1%من أفراد العينة موافقتهم على أن مستخدمي المعلومات المحاسبية يولو أهمية كبيرة بتقارير المراجعة الخارجية ، وبالتالي الزيادة من صدقية الاتصال المالي ، بينما أبدى 22.6% من المستجوبين عدم موافقتهم و 19.3% محايدين، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.94، أما الانحراف المعياري 0.36.

5/تساهم تقارير المراجعة في تدعيم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية: يرى 96.8% من أفراد العينة أن تقارير المراجعة تساهم في تدعيم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية ، بينما أبدى 3.2% من المستجوبين عدم موافقتهم على العبارة، بحيث بلغ المتوسط الحسابي للعبارة 3.48، أما الانحراف المعياري فبلغ0.36.

6/ينص تقرير المراجع الخارجي عند إبداء رأيه عن مدى اتفاق مخرجات الاتصال المالي مع المبادئ المتعارف عليها: أبدى 51.6%من أفراد العينة موافقتهم على أن المراجع الخارجي عند إبداء رأيه عن مدى اتفاق مخرجات الاتصال المالي مع المبادئ المتعارف عليها الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأطراف المستخدمة للقوائم المالية ، بينما 29% من المستجوبين على عدم موافقتهم و 19.4% محايدين، وعليه بلغ المتوسط الحسابي3.36 ، والانحراف المعياري.0,88.

7/ تقرير المراجع الخارجي دليل إثبات و قابل للاعتماد عليه من اجل تقييم التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي: أبدى 96.8%من أفراد العينة موافقتهم على أن تقرير المراجع الخارجي دليل إثبات و قابل للاعتماد عليه من اجل تقييم

التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بينما 3.2% من المستجوبين على عدم محايدين وعليه بلغ المتوسط الحسابي 2,97، والانحراف المعياري0.18.

الفرع الثاني : تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي:

الجدول رقم (1_ 5): تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي

العبارة	المقياس			المؤشر الإحصائي		
	1	2	3	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	النسبة	النسبة	النسبة			
1- يقوم المراجع الخارجي باختيار عينة من بعض الأرصدة و العمليات ليتحقق من صحتها.	19.4	19.4	61.3	2.42	0.81	موافق
2- يسمح استخدام أسلوب العينة للمراجع الخارجي للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من عدالة القوائم المالية.	25.8	12.9	61.3	2.35	0.88	موافق
3- على مستخدمي القوائم المالية تطبيق إرشادات المراجع الخارجي.	6.5	0	93.5	3.00	0.50	موافق
4- يمثل رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة.	6.5	0	93.5	3.00	0.50	موافق
5- يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات و إرشادات المراجع الخارجي و الالتزام بتطبيقها في تحسين جودة القوائم المالية.	6.5	0	93.5	3.00	0.50	موافق
6- يحدد المراجع الخارجي في تقريره كل التوصيات و الإرشادات التي على المؤسسة اتخاذها بعين الاعتبار في المستقبل.	9.7	22.6	67.7	2.81	0.60	موافق
7. تطبيق إرشادات المراجع الخارجي ينعكس إيجابا على الاتصال المالي.	29	19.4	51.6	3.36	0.88	موافق
المتوسط الإجمالي للإجابات				2.85	0.67	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الاستبيان والبرنامج spss

من خلال الجدول رقم (1-4) نلاحظ ما يلي:

من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 2,85 نلاحظ أن اتجاه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحها الانحراف المعياري حيث بلغ 0,67. وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حده.

1/ يقوم المراجع الخارجي باختيار عينة من بعض العمليات ليتحقق من صحتها: أبدى 61.3%من أفرد العينة موافقتهم على أن ، المراجع الخارجي يقوم باختيار عينة من بعض العمليات ليتحقق من صحتها الأمر الذي يعزز مصداقية الاتصال المالي، بينما أبدى 19.4%من المستجوبين على عدم موافقتهم و19.4% محايدين على العبارة، وذلك بمتوسط حسابي 2.42 وانحراف معياري 0.81.

2/ يسمح استخدام أسلوب العينة للمراجع الخارجي للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من عدالة القوائم المالية: أبدى 61.3% من أفراد العينة موافقتهم على أن أسلوب العينة للمراجع الخارجي يسمح له للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من عدالة القوائم المالية مما ينعكس بشكل ايجابي على مصداقيتها، وبالتالي زيادة الوثوق بها، بينما 25.8%من أفراد العينة أبدى على عدم موافقتهم و 12.9% محايدين عن العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 2.35، والانحراف المعياري 0.88.

3/ على مستخدمي القوائم المالية تطبيق إرشادات المراجع الخارجي: أبدى 93.5%من أفراد العينة موافقتهم أن على مستخدمي القوائم المالية تطبيق إرشادات المراجع الخارجي مما ينعكس على مصداقية الاتصال المالي، بينما أبدى 6.5% من أفراد العينة على عدم موافقتهم على العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 3.00 ، وانحراف معياري0.50 .

4/يمثل رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة: أبدى 93.5% من أفرد العينة موافقتهم على أن رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياس لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة ، بينما أبدى6.5% من المستجوبين بعدم موافقتهم على العبارة، بمتوسط حسابي 3.00، وانحراف معياري 0.50.

5/يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات و إرشادات المراجع الخارجي و الالتزام بتطبيقها في تحسين جودة القوائم المالية: أبدى 93.5% من أفراد العينة موافقتهم على أن اهتمام المؤسسة بتوصيات و إرشادات المراجع الخارجي و الالتزام بتطبيقها يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية ، بينما أبدى6.5% من المستجوبين بعدم موافقتهم على العبارة ، وذلك بمتوسط حسابي للإجابات 3.00، وانحراف معياري0.50.

6/ يحدد المراجع الخارجي في تقريره كل الإرشادات التي على المؤسسة اتخاذها بعين الاعتبار في المستقبل: أبدى 67.7%من أفراد العينة موافقتهم على أن المراجع الخارجي يحدد في تقريره كل الإرشادات التي على المؤسسة اتخاذها بعين الاعتبار في المستقبل ، وبالتالي تعزيز مصداقية الاتصال المالي، بينما أبدى 9.7%من المستجوبين بعدم موافقتهم و 22.6% محايدين على العبارة، حيث بلغ متوسط حسابي 2.81، والانحراف المعياري0.60.

7/ تطبيق إرشادات المراجع الخارجي ينعكس إيجابا على الاتصال المالي: أبدى 51.6%من أفراد العينة موافقتهم على أن تطبيق إرشادات المراجع الخارجي ينعكس إيجابا على الاتصال المالي الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بينما 29%من المستجوبين على عدم موافقتهم و 19.4% محايدين، وعليه بلغ المتوسط الحسابي 3.36، والانحراف المعياري 0.88.

الفرع الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي:

الجدول رقم(1- 6): مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي

العبارة	المقياس			المؤشر الإحصائي		
	1	2	3	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
	النسبة	النسبة	النسبة			
1- الاتصال المالي يوضح صورة المؤسسة و يسهل لمستخدميها التعامل معها.	29	22.6	48.4	2.85	0.58	موافق
2- جودة المعلومات المالية هي نتيجة القواعد المستخدمة في عملية الإفصاح المالي.	16.1	16.1	67.7	2.94	0.65	موافق
3- القوائم المالية يتم إعدادها دوريا لغرض إيصالها للمستخدمين لها.	22.6	25.8	51.6	3.55	0.81	موافق
4- تساعد تقارير المراجعة الخارجية في تقييم مخرجات الإفصاح المالي.	22.6	32.3	45.2	2.45	0.76	موافق
5- تقارير المراجعة الخارجية تعطي صورة حقيقية لمخرجات الاتصال المالي.	16.1	32.3	51.6	2.97	0.69	موافق
6- يساعد الاتصال المالي في عملية المراجعة الخارجية على بناء علاقات مع المساهمين و مختلف أصحاب المصلحة طويلة الآجل.	22.6	45.2	32.3	2.08	0.75	موافق
7. المعلومات المحاسبية في القوائم المالية آمنة للاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية و الهامة	9.7	19.4	71	2.94	0.36	غير موافق
المتوسط الإجمالي للإجابات				2.83	0.66	موافق

المصدر: من إعداد الباحث اعتماد على الاستبيان و البرنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-5) ما يلي:
من خلال المتوسط الحسابي الإجمالي لفقرات المحور والذي يبلغ 2,83 نلاحظ أن اتجاه العينة ايجابي، وهذا ما يوضحه الانحراف المعياري حيث بلغ 0,66. وعليه سيتم شرح فقرات المحور كل على حده.

1. **الاتصال المالي يوضح صورة المؤسسة و يسهل لمستخدميها التعامل معها**: أبدى 48.4% من أفراد العينة موافقتهم على أن الاتصال المالي يوضح صورة المؤسسة و يسهل لمستخدميها التعامل معها ، الأمر الذي يزيد من مصداقية القوائم المالية وعدالة الاتصال المالي، بينما كانت نسبة 29%من أفراد العينة غير موافقون على العبارة و 22.6% محايدين، حيث بلغ متوسط الحسابي للإجابات 2.85، والانحراف المعياري 0.58.
2. **جودة المعلومات المالية هي نتيجة القواعد المستخدمة في عملية الإفصاح المالي**: أبدى 67.7% من أفراد العينة موافقتهم على أن جودة المعلومات المالية هي نتيجة القواعد المستخدمة في عملية الإفصاح المالي ، بينما أبدى 16.1%من المستجوبين عدم موافقتهم على ذلك حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات العينة ب 2.94، والانحراف المعياري ب 0.65.
3. **القوائم المالية يتم إعدادها دوريا لغرض إيصالها للمستخدمين لها**: أبد 51.6% من أفرد العينة على موافقتهم على أن ، القوائم المالية يتم إعدادها دوريا لغرض إيصالها للمستخدمين لها ، بينما أبدى 22.6%من المستجوبين عدم موافقتهم و 25.8% محايدين على العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي للإجابات ب 3.55 ، والانحراف المعياري ب 0.81.
4. **تساعد تقارير المراجعة الخارجية في تقييم مخرجات الإفصاح المالي**: أبدي 45.2%من عينة الدراسة موافقتهم على أن تقارير المراجعة الخارجية تساعد في تقييم مخرجات الإفصاح المالي وبالتالي مصداقية الاتصال المالي، بينما أبدى 22.6% من المستجوبين عدم موافقتهم و 32.3% محايدين ، وعليه بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 2.45، والانحراف المعياري0.76 .
5. **تقارير المراجعة الخارجية تعطي صورة حقيقية لمخرجات الاتصال المالي**: أبدى 51.6%من العينة موافقتهم على أن تقارير المراجعة الخارجية تعطي صورة حقيقية لمخرجات الاتصال المالي ، بينما أبدى 16.1% من المستجوبين عدم موافقتهم و 32.3% محايدين على العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ب 2.97، والانحراف المعياري ب 0.69.
6. **يساعد الاتصال المالي في عملية المراجعة الخارجية على بناء علاقات مع المساهمين و مختلف أصحاب المصلحة طويلة الآجل**: : أبدى 32.3% من العينة موافقتهم على أن الاتصال المالي يساعد في عملية المراجعة الخارجية على بناء علاقات مع المساهمين و مختلف أصحاب المصلحة طويلة الآجل ، بينما أبدى 22.6% من المستجوبين عدم موافقتهم و 45.2%محايدين على العبارة، حيث بلغ المتوسط الحسابي ب 2.08، والانحراف المعياري ب 0.75.
7. **المعلومات المحاسبية في القوائم المالية آمنة للاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية و الهامة**: أبدى 71%من أفراد العينة موافقتهم على أن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية آمنة للاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية و الهامة الأمر الذي ينعكس إيجابا على الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بينما 9.7% من المستجوبين على عدم موافقتهم و 19.4% محايدين، وعليه بلغ المتوسط الحسابي 2.94، والانحراف المعياري 0.36.

يمكن تلخيص ما سبق في الجدول (1-7) ما يلي:

الرقم	المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه
01	توجد علاقة ايجابية بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية	2,99	0.43	غير موافق
02	توجد علاقة ايجابية بين إرشادات المراجع الخارجي و عملية الاتصال المالي	2,85	0,67	موافق
03	توجد علاقة ايجابية بين مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة و مخرجات الاتصال المالي	2,83	0.66	موافق

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج spss

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1-6) أن اتجاهات عينة الدراسة ايجابية نحو المحاور الثلاثة وذلك لأن المتوسطات الحسابية لإجمالي هذه المحاور هي 2,99 ،2,85 ،2,83، على التوالي وهذه المتوسطات ، أما الانحراف المعياري لهذه المحاور فبلغ0,43 ،0,67 ، 0.66 لكن هذا لا يدل على وجود دلالة إحصائية الأمر الذي يستدعي استعمال بعض الاختبارات.

المطلب الثاني :الإحصاء الاستدلالي:

الفرع الأول : معامل الارتباط:

الجدول (1-8): معامل الارتباط**Correlations**

			t1	t2	t3
Spearman's rho	t1	Correlation Coefficient	1,000	,018	-,089
		Sig. (2-tailed)	.	,879	,449
		N	31	31	31
	t2	Correlation Coefficient	,018	1,000	,231*
		Sig. (2-tailed)	,879	.	,047
		N	31	31	31
	t3	Correlation Coefficient	-,089	,231*	1,000
		Sig. (2-tailed)	,449	,047	.
		N	31	31	31

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج spss

من خلال الجدول رقم (1-7) نلاحظ أن هناك علاقة ارتباطيه موجبة بين المحور الأول(علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية) والثاني(تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي) إلا أنها ضعيفة جدا حيث بلغت 0.018 بينما كانت العلاقة بين المحور الأول(علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية) والثالث (مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء النقد على مخرجات الاتصال المالي)عكسية وبلغت 0.089- واقوي علاقة ارتباط هي بين المحور الثاني(تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي) والثالث (مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي)حيث بلغت 0.23.

الفرع الثاني : تحليل الانحدار:

يعتبر مقياس لنوعية العلاقة بين متغيرين، ويقيس الانحدار الخطي المتعدد العلاقة بين متغير تابع و أكثر من متغير مستقل واحد، وتكتب معادلة الانحدار المتعدد على الشكل التالي: $y=A+ B1X2+ B2X2$ حيث أن B تمثل انحدار الخط المستقيم (ميله) ونعني بها معدل التغير قيمة y عندما تتغير قيمة المتغير المستقل x وحدة واحدة، أما a فتمثل معامل التقاطع (ثابت المعادلة).

يمكن تحديد مشكلة الدراسة على الشكل التالي : هل تؤثر متغيرات تقارير المراجعة الخارجية، على عملية الاتصال المالي.

ولتحقيق هذه الدراسة نختبر الفرضيات التالية:

الفرضية الصفرية $H0\ B1 = 0$

الفرضية البديلة $H1B1 \neq 0$

الفرضية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية.

الفرضية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية.

الفرضية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين تطبيق إرشادات المراجع الخارجي وعملية الاتصال المالي

الفرضية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين تطبيق إرشادات المراجع الخارجي و عملية الاتصال المالي

الفرضية H0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين المراجعة الخارجية في إضفاء النقد و مخرجات الاتصال المالي.

الفرضية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين المراجعة الخارجية في إضفاء النقد و مخرجات الاتصال المالي.

في هذه الحالة نحدد المتغير المستقل والمتغير التابع، بحيث يكون لدينا متغير مستقل وهو تقارير المراجعة الخارجية، أما المتغير التابع هو الاتصال المالي، وعليه يمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$y=a+B1X1+B2X2$ بحيث أن:

Y: تمثل الاتصال المالي

X: تمثل تقارير المراجعة الخارجية

الجدول رقم (1 – 9): جدول المعاملات واختبار الفرضيات **Coefficients[a]**

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
علاقة الاتصال المالي: t1 بالمراجعة الخارجية	1,82	,604		3,023	0.754
إرشادات المراجع الخارجي: T2	,395	,144	,405	2,734	0.011
إضفاء النقد على مخرجات T3 الاتصال المالي:	,146	,113	,192	1,293	0.719

a. Dependent Variable: t3

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على البرنامج spss

من خلال الجدول رقم (1-9): نجد أن مقطع الانحدار يساوي 1.827 والذي يمثل a في معادلة المستقيم، أما ميل خط الانحدار b في الجدول هو 0.395. بالنسبة للمتغير المستقل (تقارير المراجعة الخارجية) ، وميل خط الانحدار بالنسبة للاتصال المالي هو 0.146 وبذلك تصبح معادلة خط الانحدار للمتغير المستقل الأول هي:

$$y = 1.827 + 0.395x_1 + 0.146x_2$$

ومنه نتيجة اختبار T على الفرضيات المتغير المستقل الأول هي 2.734 بينما على فرضيات ميله بالنسبة المتغير المستقل الثاني هي 1.293، أما مقطع انحدار هي 3.023.

وعند دراسة قيم sig نجد أن القيم 0.754، 0.719 مرفوضة لأنها تحقق فرصة العدم بينما 0.011 مقبولة لأنها تحقق الفرضية البديلة، فتصبح معادلة الانحدار هي: $y = 0 + 0.395x_1$

في هده الحالة نحذف المتغير المستقل الثاني ونعيد التحليل الإحصائي فتظهر النتائج التالية:

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,196	,537		4,087	,000
	t1	,441	,141	,453	3,129	,003

a. Dependent Variable: t3

المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على برنامج spss

بعد هذه النتائج أصبح هناك متغير مستقل واحد وهو علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية وبذلك تصبح معادلة الانحدار على الشكل التالي:$Y=2.196+0.441x$

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب تحليل الانحدار بهدف اختبار فروض الدراسة و توصلت إلى أن مستوى الدلالة بلغ 0.003 و هو اقل من قيمة α حيثα=0.05 وذلك عند درجة الثقة 95% ، و بذلك قبول الفرضية العديمة H0.

الفرع الثالث: مناقشة وتفسير النتائج

التفسير:

من خلال التحليل السابق وجد أن علاقة تقارير المراجعة الخارجية بالاتصال المالي تزيد من موثوقية وصدق المراجعة الخارجية كما يعزز الثقة بها، إلا أنها لا تؤثر على جودة مخرجات الاتصال المالي الذي تحققه المؤسسة، أما اكتشاف المراجع للممارسات الاحتيالية يزيد من صدق الاتصال المالي.

وهذا ما يفسر أنه كلما كان المراجع الخارجي يتمتع بالكفاءات ومهارات عالية كلما زاد من مصداقية وجودة المراجعة، أي تعطي نتائج جيدة، وكذا بالنسبة لالتزام المراجع بعملية الاتصال المالي والتي بدورها تزيد من فعاليتها، بحيث أن عملية المراجعة تمت بطريقة منظمة وقانونية جيدة، إلا أن كل منهما لا يؤثر في جودة الاتصال الذي تحققه المؤسسة.

أما بالنسبة اكتشاف المراجع الخارجي للممارسات الاحتيالية كلما تمكن المراجع من اكتشافها كلما زادت جودة القوائم المالية، حيث أنه يوفر ضمانات حول صحة ومصداقية الاتصال المحقق من طرف المؤسسة وأن عملية تدقيق تستطيع أن تعطي تأكيدات شبه كاملة وأكيدة عن أن الاتصال المالي يخلو من الممارسات الاحتيالية التي قد تمارسها الإدارة أو أخطاء قد تقع فيها. أي أن تعتبر الإدارة المسؤول الرئيسي والأول عن منع الغش وذالك باعتبارها تملك القدرة على تبني السياسات والإجراءات الإلزامية لضبط السلوك غير الصحيح وضبط رقابة داخلية جيدة والتزامها بمعايير المحاسبية المتعارف.

خلاصة الفصل

في هذا الفصل تم التطرق إلى التحليل الوصفي للخصائص الديمغرافية لأفراد العينة وتحليل نتائج الاستبيان من أجل معرفة آراء أفراد العيينة المتكونة من محاسبين بالمؤسسات، ومحافظي الحسابات ، وذلك من أجل معرفة آراء العينة حول مجموع النقاط والمتمثلة في العلاقة الإيجابية بين مصداقية الاتصال المالي و تقارير المراجعة الخارجية، وكذا مدى توفر الكفاءة المهنية للمراجع الخارجي لإنتاج معلومات تكسب ثقة المستخدمين، ومدى تحمل المسؤولية في اكتشاف الممارسات الاحتيالية التي تنتهجها المؤسسات على مستوى القوائم المالية خاصة تلك المتعلقة بالاتصال المالي لتضليل الأطراف المستخدمة له.

ومن خلال تحليل نتائج الاستبيان تم ملاحظة وجود اتفاق شبه كلي على أن المراجع الخارجي يساعد في تعزيز ثقة الاتصال المالي وجعلها تعبر عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، وبالتالي تلبية احتياجات المستفيدين من الاتصال المالي وذل على ذلك ما يلي:

1. لا توجد علاقة بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية.
2. هناك تطبيق لإرشادات المراجع الخارجي من طرف المستخدمين في عملية الاتصال المالي.
3. لا تساهم المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي.

الخاتمة

الخاتمة

إن لتقارير المراجعة الخارجية أهمية بالغة في خلق اعتقاد رشيد وثقة في المعلومات المحاسبية المدونة في القوائم المالية خاصة في الاتصال المالي الذي من خلاله يتم التلاعب والاحتيال بغية تحقيق أهداف معينة، وذلك من خلال الإدلاء بحكم انتظام وصدق الحسابات السنوية، وإعطاء الصورة الوفية للحالة المالية للمؤسسة.

وهو ما دفع بالمؤسسات تعيين مراجع كممثل قانوني وفني ومحاسبي مستقل عنها للعمل على إثبات شرعية وصدق الحسابات وفق معايير مقبولة، وعلى هذا الأساس جاءت دراستنا حول مساهمة تقارير المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على مخرجات الاتصال المالي وجعله أكثر ثقة، بحيث حاولنا الإجابة عليه من خلال إشكالية الدارسة " إلى أي مدى تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي " وعليه يمكن تلخيص النتائج والتوصيات التي تم التوصل لها والآفاق بشكل عام.

اختبار الفرضيات:

قامت دراستنا على ثلاثة فرضيات رئيسية وهي على النحو التالي:

بخصوص الفرضية الأولى والمتعلقة بعلاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية ينعكس بشكل ايجابي على مصداقية الاتصال المالي و التي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين و التي تمثلت في الفرضية H0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية. و الفرضية H1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين الاتصال المالي و المراجعة الخارجية. وفي الأخير توصلنا إلى عدم صحة الفرضية H0 حيث استنتجنا أن الاتصال المالي لا يؤثر على المراجعة الخارجية، إلا أنه يعزز من ثقة المراجعة.

أما بخصوص الفرضية الثالثة والمتعلقة تطبيق بمساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي و التي تقسمت إلى فرضيتين جزئيتين و التي تمثلت في الفرضيةH0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين المراجعة الخارجية تضفي الثقة و مخرجات الاتصال المالي. و الفرضيةH1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى 95% بين المراجعة الخارجية تضفي الثقة و مخرجات الاتصال المالي. وفي الأخير توصلنا إلى عدم صحة الفرضية H0 حيث استنتجنا أن كفاءة المراجع الخارجي لا تؤثر على جودة ومصداقية الاتصال المالي، إلا أنه يعزز من ثقة المراجعة.

أما بخصوص الفرضية الثانية والمتعلقة بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي ، فأغلب أفراد العينة يقرون بإمكانية مراجع الحسابات الخارجي يقوم بترشيد المؤسسة الى الاحسن ، أي أنه يعتبر مسؤول على إبداء رأيه حول مخرجات الاتصال المالي. وعليه نقبل الفرضية الثانية أي أنها صحيحة.

ثانيا: نتائج الدراسة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والدراسة الميدانية لعينة من المؤسسات الاقتصادية، ومحافظي الحسابات توصلت إلى عدة نتائج يمكن حصرها فيما يلي:

1/ تساهم المراجعة في زيادة منفعة القوائم المالية ، حيث أن المراجع يقدم تقريره حول سلامة الاتصال المالي.

2/ يؤثر تقرير المراجعة الخارجية على قرارات مجلس الإدارة في التعامل مع عملية الاتصال و مدى توصيلها الى كافة المستخدمين للمعلومة.

3/ التزام المراجع بمعايير الأداء المهني وتمتعه بالخبرة العملية إضافة إلى امتلاكه مؤهل وتخصص علمي المطلوب يزيد من ثقة ومصداقية المراجعة ولكن لا تؤدي إلى تحسين في جودة الاتصال المالي.

4/ يساهم اكتشاف المراجع الخارجي للغش الممارس من طرف الإدارة في زيادة جودة عملية الاتصال المالي الذي تحقق المؤسسة.

5/ أن عملية تحديد مسؤولية المراجع الخارجي بخصوص الغش أمر صعب نظر لوجود جوانب قصور متأصلة في عملية المراجعة تحول دون اكتشاف حالات الغش والخطأ في بعض الحالات، فتحمل المراجع الخارجي المسؤولية يجب أن يتصف بالمعقولية.

ثالثا: الاقتراحات والتوصيات

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدارسة الحالية، نقدم مجموعة من التوصيات والاقتراحات سعيا لإدراك فعالية المراجعة الخارجية في إضفاء مصداقية الاتصال المالي، وهذه التوصيات هي:

1/يجب توسيع مسؤولية المراجع الخارجي الخاصة باكتشاف الغش، بهدف تمكين مستخدمي القوائم المالية من الثقة في أرائهم عن صدق وعدالة هذه القوائم في التعبير عن المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية ونتائج أعمالهم.

2/ ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمراجعين.

3/ كفاءة المراجع الخارجي المهنية الأهمية كونها تؤثر في مصداقية القوائم المالية وبالتالي زيادة إضفاء مصداقية على مخرجات الاتصال المالي.

رابعا: أفاق البحث:

1/ دور المراجعة الخارجية في تفعيل نظام الرقابة على إدارة الأرباح.

2/ تحليل مدى كفاءة وفعالية عملية المراجعة الخارجية في إدارة الغش.

3/ دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من آثار الاحتيالات على موثوقية البيانات المالية.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الأخضر لقليطي، **مراجعة الحسابات وواقع الممارسة المهنية في الجزائر**، مذكرة ماجيستير، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009،

2- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية (مدخل نظري وتطبيقي)**، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 2006، الطبعة الثالثة 2011.

3- محمد التهامي طواهير،مسعود صديقي،**المراجعة و تدقيق الحسابات(الإطار النظري و الممارسة التطبيقية)**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية بن عكنون الجزائر،الطبعة الثانية،2005.

4- هادي التميمي،**مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية و العلمية**،الطبعة الثانية،دار وائل للنشر،عمان،الأردن،2004.

5- مصطفى حسنين خضير،**المراجعة المفاهيم و المعايير**،مطابع جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية،1996.

6- د.عبد المولى الصباغ، د. كامل السيد احمد العشماوي و آخرين، **أساسيات المراجعة و معاييرها**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2008.

7- ارنز، لفين ، أرنز، ألفين و لوبك، جميس ،**المراجعة كمدخل متكامل** ،ترجمة محمد عبدالقادر الديسطي و احمد حامد حجاج،دار المريخ،السعودية 2002.

8 – أمين السيد احمد لطفي،**مراجعة المعلومات المحاسبية و مسؤوليات التقرير**، الدار الجامعية، الإبراهيمية،2009.

9- عز عبد الفتاح، **مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام spss**، (الجزء الثالث موضوعات مختارة)، ص538 على الموقع.

أطروحات و المذكرات:

1. فاتح سردوك، **دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2004/2003، ص : 28.

2. فؤاد صديقي،**فعالية الاتصال المالي في النظام المحاسبي المالي الجديد(SCF) في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، (20102009)،ص.2

3. حكيمة مناعي، **تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر**، مذكرة ماجستير في المحاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2008.

4. وسيلة بوخالفة، **دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية**، مذكرة ماستر دراسات محاسبية و جبائية معمقة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر،(20132012).

5. عطا الله، اسامة رضا، **تطوير فاعلية تقرير المراجع لتحقيق توقعات مستخدميه**، رسالة ماجستير، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، 2000.

المراجع باللغة الأجنبية:

1 -Marc j. Esptein . al. Investop views of audit assueance , recente evidence of the expectation GAP, journal of accounting vol, 177 jan 1994.

2 – michel haddad . moroun khater . la non fiabilité des informations comptables et les scandales financiers cas du groupe mondial « enron ». journee internationale de management .2007.

المواقع الالكترونية:

1 - http://www.aadd2.com/vb/t79934.html 25/04/2016 à 10 : 40

- www.minshawi.com/vb/attachment.php?attachmetid=570 d… consulté le 2 . à 10 :30625/04/201

3- http://site.iugaza.edu.ps/mbarbakh/files/2010/02/questionaire_analyzis.pd, consulté le24/04/2016 à14 :35.

مصادر أخرى:

1- dictionnaire bilingue . dar el- kotob al-ilmia. Liban .2006.

2- dictionnaire d'économie . ed. nathan . France . 1993.

الملاحق

الملحق الأول: استمارة استبيان:

جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية
التخصص : دراسات محاسبية وجبائية معمقة

استمارة استبيان

في إطار التحضير لمذكرة التخرج التي تندرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص دراسات محاسبية و جبائية معمقة، يقوم الطالب"غريب يونس" بإعداد بحث بعنوان"مساهمة تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي" دراسة ميدانية لأراء الأساتذة الجامعيين و المختصين و محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين في ولاية ورقلة، لذا أرجو منكم و المساهمة في إثراء هذا الموضوع من خلال تفضلكم بالإجابة على جملة الأسئلة الموجودة في هذه الاستمارة، و هذا سعيا منا لمعرفة وجهة نظركم كأكاديميين و كمهنيين حول" **إلى أي مدى تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين عملية الاتصال المالي؟"**

علما أن إجاباتكم ستعامل بسرية تامة، و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

و أخيرا اشكر لكم حسن تعاونكم و مساهمتكم في هذا البحث.

من إعداد الطالب: غريب يونس.

المحور الأول : الأسئلة الديمغرافية:

1/الوظيفة الممارسة

محاسب ☐ محافظ حسابات ☐ أستاذ ☐ وظيفة آخرى(ذكرها) ☐

.....

2/ عدد سنوات الخبرة

☐

☐

☐

أقل من 5سنوات مابين5و10سنوات أكثر من10سنوات

3/ المؤهل الأكاديمي:

بكالوريا ☐ لسيانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ شهادة أكاديمية آخرى(أذكرها) ☐

.....

4/ التخصص العلمي:

محاسبة ☐ مالية ☐ اقتصاد ☐ تخصص آخرى ☐

في حالة وجود تخصص آخر أذكره : .....

المحور الثاني: علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	تؤثر قدرة المراجع الخارجي على التقليل من مخاطر المراجعة و بالتالي ضمان موثوقية المعلومات المحاسبية في الاتصال المالي.			
2	تعد تقارير المراجعة الخارجية مصدر أساسي لتعزيز موثوقية المعلومات المالية.			
3	تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها.			
4	يولي مستخدمي المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة لتقارير المراجعة الخارجية.			
5	تساهم تقارير المراجعة في تدعيم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية.			
6	ينص تقرير المراجع الخارجي عند إبداء رأيه عن مدى اتفاق مخرجات الاتصال المالي مع المبادئ المتعارف عليها.			
7	المراجع الخارجي على دليل إثبات و قابل للاعتماد عليه و ملائم اجل تقييم التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي.			

المحور الثالث: تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	يقوم المراجع الخارجي باختيار عينة من بعض الأرصدة و العمليات ليتحقق من صحتها.			
2	يسمح استخدام أسلوب العينة للمراجع الخارجي للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من عدالة القوائم المالية.			
3	على مستخدمي القوائم المالية تطبيق إرشادات المراجع الخارجي.			
4	يمثل رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة.			
5	يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات و إرشادات المراجع الخارجي و الالتزام بتطبيقها في تحسين جودة القوائم المالية.			
6	يحدد المراجع الخارجي في تقريره كل التوصيات و الإرشادات التي على المؤسسة اتخاذها بعين الاعتبار في المستقبل.			
7	تطبيق إرشادات المراجع الخارجي ينعكس إيجابا على الاتصال المالي.			

المحور الرابع: مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي:

الرقم	العبارة	موافق	محايد	غير موافق
1	الاتصال المالي يوضح صورة المؤسسة و يسهل لمستخدميها التعامل معها.			
2	جودة المعلومات المالية هي نتيجة القواعد المستخدمة في عملية الإفصاح المالي.			
3	القوائم المالية يتم إعدادها دوريا لغرض إيصالها للمستخدمين لها.			
4	تساعد تقارير المراجعة في تقييم مخرجات الإفصاح المالي.			
5	تقارير المراجعة الخارجية تعطي صورة حقيقية لمخرجات الاتصال المالي.			
6	يساعد الاتصال المالي في عملية المراجعة الخارجية على بناء علاقات مع المساهمين و مختلف أصحاب المصلحة طويلة الآجل.			
7	المعلومات المحاسبية في القوائم المالية آمنة للاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية و الهامة.			

الملحق الثاني : قياس ثبات أداة الدراسة:

الوظيفة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	9	29.0	29.0	29.0
	2.00	11	35.5	35.5	64.5
	4.00	11	35.5	35.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الخبرة

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	9.7	9.7	9.7
	2.00	19	61.3	61.3	71.0
	3.00	9	29.0	29.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

المؤهل الاكاديمي

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.2	3.2	3.2
	2.00	29	93.5	93.5	96.8
	4.00	1	3.2	3.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

التخصص

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	24	77.4	77.4	77.4
	2.00	6	19.4	19.4	96.8
	4.00	1	3.2	3.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الملحق الثالث: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الثاني:

تؤثر قدرة المراجع الخارجي على التقليل من مخاطر المراجعة و بالتالي ضمان موثوقية الم المحاسبية في الاتصال المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.2	3.2	3.2
	3.00	30	96.8	96.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تعد تقارير المراجعة الخارجية مصدر أساسي لتعزيز موثوقية المعلومات المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	31	100.0	100.0	100.0

تساهم تقارير المراجعة الخارجية في تحسين دور المعلومات المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة و تصحيحها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	2	6.5	6.5	6.5
	3.00	29	93.5	93.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

يولي مستخدمي المعلومات المحاسبية أهمية كبيرة لتقارير المراجعة الخارجية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	.00	1	3.2	3.2	3.2
	1.00	7	22.6	22.6	25.8
	2.00	5	16.1	16.1	41.9
	3.00	18	58.1	58.1	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تساهم تقارير المراجعة في تدعيم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات الحالية و المستقبلية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	1	3.2	3.2	3.2
	3.00	30	96.8	96.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

ينص تقرير المراجع الخارجي عند إبداء رأيه عن مدى اتفاق مخرجات الاتصال المالي مع المبادئ المتعارف عليها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	31	100.0	100.0	100.0

المراجع الخارجي على دليل إثبات و قابل للاعتماد عليه و ملائم اجل تقييم التأكيدات المتضمنة في مخرجات الاتصال المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2.00	1	3.2	3.2	3.2
	3.00	30	96.8	96.8	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الملحق الرابع: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الثالث:

يقوم المراجع الخارجي باختيار عينة من بعض الأرصدة و العمليات ليتحقق من صحتها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	6	19.4	19.4	19.4
	2.00	6	19.4	19.4	38.7
	3.00	19	61.3	61.3	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

يسمح استخدام أسلوب العينة للمراجع الخارجي للحصول على أدلة إثبات كافية للتأكد من عدالة القوائم المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	8	25.8	25.8	25.8
	2.00	4	12.9	12.9	38.7
	3.00	19	61.3	61.3	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

على مستخدمي القوائم المالية تطبيق إرشادات المراجع الخارجي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	31	100.0	100.0	100.0

يمثل رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة.

	Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé

يمثل رأي المراجع الخارجي في تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية و إعطاء الصورة الحقيقية للمؤسسة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	31	100.0	100.0	100.0

يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات و إرشادات المراجع الخارجي و الالتزام بتطبيقها في تحسين جودة القوائم المالية.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3.00	31	100.0	100.0	100.0

يحدد المراجع الخارجي في تقريره كل الإرشادات التي على المؤسسة اتخاذها بعين الاعتبار.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	9.7	9.7	9.7
	2.00	7	22.6	22.6	32.3
	3.00	21	67.7	67.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تطبيق إرشادات المراجع الخارجي ينعكس إيجابا على الاتصال المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	9	29.0	29.0	29.0
	2.00	6	19.4	19.4	48.4
	3.00	16	51.6	51.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الملحق الخامس: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الرابع:

الاتصال المالي يوضح صورة المؤسسة و يسهل لمستخدميها التعامل معها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	9	29.0	29.0	29.0
	2.00	7	22.6	22.6	51.6
	3.00	15	48.4	48.4	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

جودة المعلومات المالية هي نتيجة القواعد المستخدمة في عملية الإفصاح المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	16.1	16.1	16.1
	2.00	5	16.1	16.1	32.3
	3.00	21	67.7	67.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

القوائم المالية يتم إعدادها دوريا لغرض إيصالها للمستخدمين لها.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	7	22.6	22.6	22.6
	2.00	8	25.8	25.8	48.4
	3.00	16	51.6	51.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تساعد تقارير المراجعة الخارجية في تقييم مخرجات الإفصاح المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	7	22.6	22.6	22.6
	2.00	10	32.3	32.3	54.8
	3.00	14	45.2	45.2	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

تقارير المراجعة الخارجية تعطي صورة حقيقية لمخرجات الاتصال المالي.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	5	16.1	16.1	16.1
	2.00	10	32.3	32.3	48.4
	3.00	16	51.6	51.6	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

يساعد الاتصال المالي في عملية المراجعة الخارجية على بناء علاقات مع المساهمين و مختلف أصحاب المصلحة طويلة الآجل.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	7	22.6	22.6	22.6
	2.00	14	45.2	45.2	67.7
	3.00	10	32.3	32.3	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

المعلومات المحاسبية في القوائم المالية آمنة للاستخدام لخلوها من الأخطاء الجوهرية و الهامة.

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1.00	3	9.7	9.7	9.7
	2.00	6	19.4	19.4	29.0
	3.00	22	71.0	71.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الملحق السادس: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة:

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
Q1	31	2,9355	,35921
Q2	31	2,9355	,35921
Q3	31	2,8710	,49946
Q4	31	2,9355	,35921
Q5	31	2,9355	,35921
Q6	31	3,3610	,88168
Q7	31	2,9677	,17961
Q8	31	2,4194	,80723
Q9	31	2,3548	,87744
Q10	31	3,0000	,50197
Q11	31	3,0000	,50197
Q12	31	3,0000	,50197
Q13	31	2,8065	,60107
Q14	31	3,3678	,88347
Q15	31	2,8563	,58310
Q16	31	2,9403	,65013
Q17	31	3,5503	,81336
Q18	31	2,4501	,76223
Q19	31	2,9721	,69031
Q20	31	2,0868	,74632
Q21	31	2,9355	,35921
T1	31	2,9943	,43358
T2	31	2,8537	,67221
T3	31	2,8318	,66361
N valide (listwise)	31		

الملحق السابع: ألفا كرومباخ:

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0

	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ألفا كرومباخ للمحور الثاني :x1 .x2.x3.x4.x5.x6.x7:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha[a]	N of Items
.493	7

a. The value is negative due to a negative average covariance among items. This violates reliability model assumptions. You may want to check item codings.

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ألفا كرومباخ للمحور الثالثy1.y2.y3.y4.y5.y6.y7

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.627	7

Scale: ALL VARIABLES

Case Processing Summary

		N	%
Cases	Valid	31	100.0

	Excluded[a]	0	.0
	Total	31	100.0

a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.

ألفا كرومباخ للمحور الرابع:z1.z2.z3.z4.z5.z6.z7:

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.693	7

الملحق الثامن: التباين:

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Variance
التخصص العلمي	31	1.45	.850	.723
الجنس	31	1.39	.495	.245
الوظيفة الممارسة	31	2.23	1.230	1.514
عدد سنوات الخبرة	31	2.16	.688	.473
المؤهل الاكاديمي	31	2.29	1.006	1.013
Valid N (listwise)	31			

		الوظيفة الممارسة	عدد سنوات الخبرة	المؤهل الاكاديمي	التخصص العلمي
N	Valid	31	31	31	31
	Missing	0	0	0	0

Frequency Table

الوظيفة الممارسة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent

Valid	1	11	35.5	35.5	35.5
	2	11	35.5	35.5	71.0
	4	9	29.0	29.0	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

عدد سنوات الخبرة

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	5	16.1	16.1	16.1
	2	16	51.6	51.6	67.7
	3	10	32.3	32.3	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

المؤهل الاكاديمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	3	9.7	9.7	9.7
	2	22	71.0	71.0	80.6
	3	3	9.7	9.7	90.3
	5	3	9.7	9.7	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

التخصص العلمي

		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	1	22	71.0	71.0	71.0
	2	6	19.4	19.4	90.3
	3	1	3.2	3.2	93.5
	4	2	6.5	6.5	100.0
	Total	31	100.0	100.0	

الملحق التاسع : الإحصائيات الاستدلالية:

الجدول (1-7): معامل الارتباط**Correlations**

			t1	t2	t3
Spearman's rho	t1	Correlation Coefficient	1,000	,018	-,089
		Sig. (2-tailed)	.	,879	,449
		N	31	31	31
	t2	Correlation Coefficient	,018	1,000	,231*
		Sig. (2-tailed)	,879	.	,047
		N	31	31	31
	t3	Correlation Coefficient	-,089	,231*	1,000
		Sig. (2-tailed)	,449	,047	.
		N	31	31	31

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
t1 علاقة الاتصال المالي: بالمراجعة الخارجية	1,82	,604		3,023	0.754
T2 إرشادات المراجع الخارجي:	,395	,144	,405	2,734	0.011
T3 إضفاء النقد على مخرجات الاتصال المالي:	,146	,113	,192	1,293	0.719

a. Dependent Variable: t3

Coefficientsa

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	2,196	,537		4,087	,000
	t1	,441	,141	,453	3,129	,003

a. Dependent Variable: t3

الفهرس

الفهرس

الفهرس	رقم الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
قائمة المحتويات	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الأشكال البيانية	VI
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ
الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية	**1**
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية تقارير المراجعة الخارجية و الاتصال المالي	**3**
المطلب الأول: مفهوم تقارير المراجعة الخارجية	3
الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية	3
الفرع الثاني: مفهوم تقارير المراجعة الخارجية	4
أولا : تعريف تقارير المراجعة الخارجية	4
ثانيا: أنواع تقارير المراجعة الخارجية	5
ثالثا: العناصر الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية	8
المطلب الثاني: الاتصال المالي	10
الفرع الأول: مفهوم الاتصال المالي	10
الفرع الثاني:أهداف الاتصال المالي	11
المطلب الثالث: أهمية تقارير المراجعة الخارجية في عملية الاتصال المالي	12
المبحث الثاني : الأدبيات التطبيقية	13
المطلب الأول: الدراسات السابقة بالعربية	13

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	16
المطلب الثالث: مميزات الدراسة عن الدراسات السابقة	16
خلاصة الفصل الأول	17
الفصل الثاني : الدراسة الميدانية	**18**
تمهيد	**19**
المبحث الأول: الطرق والإجراءات المتبعة في الدراسة الميدانية	**20**
المطلب الأول : عرض الاستبيان	20
الفرع الأول : مراحل ومحتوى الاستبيان	20
أولا : مراحل تصميم الاستبيان	20
ثانيا : محتوى الاستبيان	21
الفرع الثاني : مجتمع وعينة الدراسة	21
الفرع الثالث : الأدوات المستخدمة في الدراسة	23
أولا : الأدوات الإحصائية	23
ثانيا : معالجة استمارة الاستبيان	23
المطلب الثاني : التحليل الوصفي	24
الفرع الأول : توزيع أفرد العينة حسب الوظيفة الممارسة	24
الفرع الثاني : توزيع أفرد العينة حسب عدد سنوات الخبرة	25
الفرع الثالث : توزيع أفرد العينة حسب المؤهل الأكاديمي والمهني	26
الفرع الرابع : توزيع أفرد العينة حسب التخصص العلمي	27
المبحث الثاني : عرض نتائج الدراسة الميدانية	**27**
المطلب الأول : الاحصاء الوصفي	27
الفرع الأول : علاقة الاتصال المالي بالمراجعة الخارجية	29
الفرع الثاني : تطبيق إرشادات المراجع الخارجي في عملية الاتصال المالي	31
الفرع الثالث: مساهمة المراجعة الخارجية في إضفاء الثقة على مخرجات الاتصال المالي	33
المطلب الثاني : الاحصاء الاستدلالي	35

الفرع الأول : معامل الارتباط	35
الفرع الثاني : تحليل الانحدار الخطي	36
الفرع الثالث : مناقشة وتفسير نتائج الدراسة الميدانية	38
خلاصة الفصل الثاني	39
الخاتمة	40
المصادر والمراجع	44
الملاحق	46
الملحق الأول : استمارة استبيان	47
الملحق الثاني : قياس ثبات أداة الدراسة	52
الملحق الثالث: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الثاني	53
الملحق الرابع: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الثالث	54
الملحق الخامس: التكرارات و النسب المئوية المتعلقة بإجابات عينة الدراسة المحور الرابع	55
الملحق السادس: المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لإجابات عينة الدراسة	58
الملحق السابع: ألفا كرومباخ	58
الملحق الثامن: التباين	60
الملحق التاسع : الإحصائيات الاستدلالية	62
الفهرس	64

Nom du document : gherib younes (2)
Répertoire : H:\ميموار يونس غريب
Modèle : C:\Users\ulti\AppData\Roaming\Microsoft\Templates\Normal.dotm
Titre : الملاحق
Sujet :
Auteur : polo
Mots clés :
Commentaires :
Date de création : 20/05/2016 20:55:00
N° de révision : 92
Dernier enregistr. le : 05/06/2016 11:26:00
Dernier enregistrement par : ulti
Temps total d'édition : 525 Minutes
Dernière impression sur : 05/06/2016 11:26:00
Tel qu'à la dernière impression
Nombre de pages : 82
Nombre de mots : 15 013 (approx.)
Nombre de caractères : 78 068 (approx.)